الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٥**
الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كفاندو (بوركينا فاسو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٣٨ و ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/59/206)

(ب) **أسباب الصراع وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا**

تقرير الأمين العام (A/59/285)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/59/261)

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يسر وفدي أن يشارك في هذه المناقشة المهمة لمناقشة التقرير الثاني للأمين العام عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) خلال السنة الماضية. ونشكر الأمين العام على الجودة العالية لنوعية الوثائق المعروضة علينا والسيد غمباري على تفانيه ومهاراته في أدائه لمهامه على رأس مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. ويسعدنا أن يضطلع هذا المكتب المنشأ حديثا بدور رئيسي في تعزيز التعاون الدولي في مواجهة تحدي الشراكة الجديدة وفي توطيد ونشر السلام والاستقرار والتقدم في أفريقيا.

ونحن على اقتناع بأن تنفيذ مشاريع الشراكة الجديدة يظل الحل لمعالجة مختلف العلل التي تعصف بأفريقيا، بما فيها، انعدام الأمن والصراع المسلح والفقر والمجاعة والأمراض المتوطنة والقضية المقلقة للاجئين والأشخاص المشردين وعدد كبير من المشاكل العابرة للحدود وما إلى ذلك. وغينيا تشعر بالارتياح حيال برنامج التجديد الضخم ذاك، الذي يؤكد مجددا مسؤولية أفريقيا تجاه تنميتها بصفتها صاحبة المصلحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في التغيرات المختلفة الجارية اليوم، وتؤكد من جديد التزامها بتنفيذ الشراكة الجديدة بصفتها مشروعا تشاركيا جديدا لتنمية قارتنا.

ولذلك أنشأت غينيا لجنة تنسيق وطنية للشراكة الجديدة، تحت رعاية وزارة التعاون. وتتألف اللجنة من ممثلي مختلف الدوائر الوزارية المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وإن لجنة التنسيق تعمل الآن؛ إذ أطلقت برامج ومشاريع مختلفة في مجالات ذات أولوية وبدأت بإعداد خطط السياسة القطاعية. وتبذل حكومتنا جهودا حثيثة لإدراج الشراكة الجديدة في خطتنا الإنمائية الوطنية لمواءمة هيكل النفقات في الميزانية مع أولويات وأهداف الشراكة الجديدة.

وفي ذلك السياق، تشجعت غينيا بالتقدم المحرز في دفع تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران قدما. ونحن نستعد بنشاط للانضمام إلى تلك العملية، اقتناعا منا بأن التقييم الذاتي سيساعد البلدان الأفريقية على تحديد جوانب النقص لديها في مجالات المؤسسات والسياسات والقدرات، وعلى اقتراح التدابير اللازمة – كما شدد تقرير الأمين العام – لمعالجة الحالة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

من الواضح أنه إذا ما أريد لأفريقيا أن تتقدم في تملك الشراكة الجديدة وإبداء روح الزعامة في تنفيذها، فلا بد لها من أن تحسم تلك المشاكل المعقدة وتزيل القيود المتنوعة القائمة في جميع القطاعات. إن الصعوبات المالية والتقنية والاقتصادية والتنسيقية الخطيرة التي شملها التقرير تساعدنا في إدراك مدى ما يتعرض للخطر بالنسبة لأفريقيا ولشركائنا.

إننا بحاجة إلى أن نتصرف بسرعة. وإننا بحاجة إلى علاقات جديدة ومنعشة بين أفريقيا وشركائها إذا ما أردنا عكس الاتجاهات السلبية القائمة. ولهذا السبب، بالإضافة إلى جهود وتضحيات أفريقيا الهائلة، يجب علينا أن نستمر في تشجيع المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته. ويجب على شركائنا أن يقدموا لنا الموارد الاقتصادية والمالية والخبرة ونقل التكنولوجيا الضرورية للتنفيذ السريع لأهداف الشراكة الجديدة.

ويرحب وفدي بالمبادرات والخطوات المشجعة المتخذة في سياق التعاون الدولي فيما بين بلدان الجنوب من قبل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لكفالة النجاح الكامل للشراكة الجديدة. كما أشيد بالمبادرات العازمة التي أخذت زمامها البلدان أو المؤسسات الإقليمية والدولية، الخاصة والعامة على السواء، استجابة لنداءات الأمم المتحدة وغيرها من أجهزة صنع القرار باسم أفريقيا. وبلدي تشجعه أيضا التدابير السليمة التي اتخذها الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف للتخفيف من عبء ديون البلدان الأفريقية. ويجب أن لا تغيب عن بالنا حقيقة أنه حتى البلدان المستفيدة من مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أكملت العملية لم تتمتع بالتخفيف من الديون الذي سعت إليه.

وتبعا لذلك، وجهنا نداء عاجلا إلى شركائنا الإنمائيين بأن يقوموا بإلغاء ديوننا، التي أصبح من المتعذر علينا تحملها، وبأن يحسنوا ويعززوا نوعية وفعالية المساعدة المقدمة لأفريقيا، وهذا كله من شأنه أن يحشد الدعم المتزايد للشراكة الجديدة وأن يخفف الفقر في أفريقيا.

ولكن نظرا إلى العدد الضخم من أصحاب المصلحة المشتركين، يتعين علينا مواجهة تحد شاق. لا بد لنا من أن نكفل اتساق التدابير المتخذة إلى جانب الدعم الدولي للشراكة الجديدة. وما دامت السياسات المتساوقة لا تشكل عنصرا جوهريا في المساعدة المقدمة لأفريقيا، فإن الشراكة التي نسعى إليها ربما ستعجز عن تحقيق الأهداف الأساسية تلك. ويجب أن يستند المجتمع الدولي في إجراءاته إلى التقدم الذي تحرزه بعض الهيئات الدولية أو بلدان صديقة مثل

السويد والدانمرك وهولندا لتعزيز التنمية العالمية المتكاملة القائمة على مزيد من التناغم والاشتراك في المسؤولية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان بلدي لشركائه في التنمية، والبلدان الصديقة، والمجتمع الدولي بأسره، لما تبديه هذه الجهات من التزام تجاه أفريقيا في هذه المرحلة الحاسمة من تنميتها. ومن أجل توطيد دعائم التقدم المحرز، يدعو وفدي لتعزيز الدعم المقدم من هذه المنظمة لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وذلك بهدف تعزيز الدعم المتسق والفعال من جانب منظومة الأمم المتحدة برمتها لتنمية قارتنا. ويجب أن تتوافر في القريب العاجل الوسائل الكافية والدعم السياسي والدبلوماسي تمكيناً لنا من مساعدة الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية على مساندة الجهود التي تبذلها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من مؤسسات المجتمع الدولي للوفاء بولاية كل منها في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكفالة متابعة تنفيذ القرارات المتخذة في جميع اجتماعات مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المتعلقة بأفريقيا.

وتؤكد جمهورية غينيا في هذا السياق أنها لن تدخر أياً من طاقاتها أو من مواردها المحدودة في المساهمة في تحقيق الأهداف النبيلة والمشروعة التي تتعطش إليها شعوبنا على وجه السرعة.

السيد كيم سام هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريريه الشاملين عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وتعرب جمهورية كوريا عن دعمها لإمساك أفريقيا بالزمام وتوليها القيادة في تنفيذ الشراكة الجديدة. وفي هذا الصدد، يسرنا التنويه بأن العام الماضي قد شهد التزامات راسخة من البلدان الأفريقية بدفع عجلة تنفيذ الشراكة الجديدة حيث قامت بإعداد أطر للسياسات القطاعية، وتنفيذ برامج محددة، واعتماد مخصصات مالية لأولويات منتقاة، كالهياكل الأساسية والصحة. وفي الوقت ذاته، أظهر المجتمع الدولي تضامنه وشراكته مع الشراكة الجديدة من خلال تقديم المقترحات واتخاذ الإجراءات لتيسير تنفيذها. علاوة على ذلك، نشيد باستمرار التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم الشراكة الجديدة ونرجو أن يستطيع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أداء دور أكبر لتعزيز الاتساق والتنسيق والفعالية في دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة. كذلك نرحب بالتقدم المطرد المحرز في صنع السلام وحفظ السلام في أفريقيا.

بيد أننا بالفعل نلاحظ مع القلق ما انتهى إليه تقييم الأمين العام من أن التقدم المحرز كان متواضعاً وبطيئاً في مجالات الحكم الديمقراطي والقدرة الإدارية واستقلال القضاء والشفافية والمساءلة. ونرى أن الحكم الرشيد القائم على سيادة القانون والمشاركة والمساءلة والشفافية شرط مسبق للتنمية المستدامة والسلام الدائم في أفريقيا.

وعليه، نرحب بالتطور الأخير الذي طرأ على عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ونعرب عن سعادتنا بشكل خاص بارتفاع عدد الموقعين على الآلية إلى ٢٣. ونرى أن الآلية طريقة جيدة جداً لتفعيل المساءلة المتبادلة عن جودة الإدارة الاقتصادية والسياسية والتجارية ومراعاة حقوق الإنسان. ولهذا السبب، نشجع المزيد من البلدان الأفريقية على الانضمام إلى هذه المبادرة الهامة ونرجو أن تؤدي هذه الآلية قريباً كامل وظائفها بدعم تقني من المجتمع الدولي.

ونحن من جانبنا، لكي نتبادل مختلف الخبرات والممارسات في مجال الحكم الرشيد وتجديد نظام الحكم،

بالتعاون عن كثب مع الأمم المتحدة، سوف تستضيف جمهورية كوريا المنتدى العالمي السادس المعني بإعادة تكوين الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٥، وسيتخذ موضوعاً له ”نحو الإدارة التشاركية والمتسمة بالشفافية“. ولدينا ثقة في أن ذلك المنتدى سوف يساعد جميع المشاركين على اكتساب أفكار جديدة عن الحكم الرشيد والمساهمة في تجديد التزامات المجتمع الدولي ببناء الحكم الرشيد. ونتطلع إلى مشاركة البلدان الأفريقية بشكل فعلي في هذا المنتدى.

وتحملنا تجربة جمهورية كوريا في التنمية على الاعتقاد بأن التجارة الدولية أداة فعالة يمكن للبلدان النامية من خلالها تطوير اقتصاداتها والاندماج في الاقتصاد العالمي. بيد أنه لكي تجني جميع البلدان، بما فيها الموجودة في أفريقيا، منافع التجارة الدولية بشكل كامل، من الضروري إيجاد نظام للتبادل التجاري متعدد الأطراف يتسم بمزيد من التحرير والتواؤم مع التنمية. وفي هذا الصدد، نرى أن الانتهاء بنجاح من المفاوضات لتنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي، وتوسيع سبل وصول المنتجات الأفريقية للأسواق أمران ضروريان. كما أن من الأمور ذات الأهمية الحيوية للبلدان النامية أن تركز على تعزيز قدراتها الإنتاجية وتنمية مواردها البشرية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، انضمت جمهورية كوريا إلى الجهود العالمية المشتركة المبذولة لإنجاز المفاوضات بشأن برنامج الدوحة الإنمائي وتوسيع سبل وصول أفريقيا للأسواق. كما أتاحت حكومتي إمكانيات الدخول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية لـ٨٧ صنفاً من الأصناف ذات المنشأ في أقل البلدان نمواً، غالبيتها في أفريقيا، مما يجعل كوريا رابع أكبر مستورد للمنتجات من تلك البلدان، وفقاً لإحصائيات منظمة التجارة العالمية. يضاف إلى ذلك أننا ننظر في مواصلة التوسع في هذه المعاملة التفضيلية لمنتجات أقل البلدان نمواً.

واستناداً إلى تجربتنا الخاصة، لا سبيل إلى المبالغة في أهمية بناء القدرات البشرية لعملية التنمية. وفي هذا الصدد، دعت جمهورية كوريا ١ ٧٠٠ متدرباً أفريقياً، يتفاوتون ما بين مسؤولين حكوميين وأكاديميين، للدراسة في ميادين متنوعة، منها السياسات المتعلقة بالتعليم، والإدارة العامة، والرعاية الصحية، وإمدادات المياه، والزراعة، والتجارة. كما أوفدنا ٣٠٠ خبير في مختلف المجالات وطبيب إلى البلدان الأفريقية منذ عام ١٩٩١.

ونعرب عن ترحيبنا بالزيادة العالمية مؤخراً في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لأفريقيا ونرجو أن نرى مزيداً من الجهود تبذل لزيادة هذه المساعدة لأفريقيا، ولاستعمال هذه الزيادة بمزيد من الفعالية. علاوة على ذلك، نود أن نرى إحراز مزيد من التقدم في حل مشاكل ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا. وبتقصي خيارات من قبيل إعادة هيكلة الديون والإعفاء من الديون، نرى أنه يمكن التوصل إلى تسوية نهائية تسهم في استمرار النمو الاقتصادي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وقد أسهمت جمهورية كوريا من جانبها بقرابة ٢٦٠ مليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا منذ عام ١٩٩١، وتبرعت بمبلغ ١٠ ملايين دولار للصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في العام الماضي. وعلاوة على مساهماتها في تنمية أفريقيا في مجالات التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والإعفاء من الديون، فقد انضمت جمهورية كوريا إلى الجهد العالمي المبذول لترسيخ دعائم السلام والأمن في أفريقيا.

ولبلوغ تلك الغاية، نشارك حاليا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالصحراء الغربية وليبريا وبوروندي. كما أن حكومتي قررت القيام بمساهمة مالية لدعم برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي وبرامج إزالة الألغام في موزامبيق وإريتريا.

في الختام، إننا نعتقد أن عملية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قد أحرزت تقدما ملموسا. غير أنه يجب تعزيز الشراكة بين البلدان الأفريقية والشركاء في التنمية بقدر أكبر حتى يتسنى للبلدان الأفريقية أن تستمر في قيادة وملكية عملية التنفيذ. وفي نفس الوقت، وكما أشار الأمين العام في تقريره (A/59/206)، من اللازم بالنسبة للشركاء في التنمية أن يساعدوا البلدان الأفريقية أكثر بتحسين التناسق في مجالات التبادل التجاري والمساعدة الإنمائية الرسمية وسياسات الديون. كما تود جمهورية كوريا أن تجدد التزامها بمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية. وإننا نبقى على ثقة بأن الالتزام الصادق والإرادة السياسية للبلدان الأفريقية، مع الاستجابة الفعالة من جانب المجتمع الدولي، من شأنهما أن ييسرا تحقيق قدر أكبر من التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيد إكويي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): سأركز في بياني على تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. غير أنني أود أولا أن أهنئ الأمين العام على تقريره الممتاز الذي عرضه علينا اليوم (A/59/206) بعد اعتماد الجمعية العامة بسنتين لإعلان الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بموجب القرار ٢/٥٧. ويؤكد هذا التقرير، الصادر بعد القرار ٢٣٣/٥٨، على التدابير والقرارات التي اتخذتها أفريقيا بخصوص تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعم المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، خلال الفترة قيد النظر.

ويود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلت به نيجيريا أمس باسم الاتحاد الأفريقي، وسيكتفي بالإدلاء ببعض الملاحظات البسيطة عن مختلف أوجه عمل أفريقيا ودعم المجتمع الدولي.

ينوه الأمين العام في تقريره، وعن حق، بأن أفريقيا، أحرزت تقدما ملموسا سواء في مجال السلام وتسوية الصراعات أو فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية خلال الفترة قيد النظر. ويؤكد على مساعي الزعماء الأفريقيين الذين التزموا ببناء أفريقيا جديدة على أساس متين من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحكم السليم والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية. ويشهد التقرير بأن أفريقيا الجديدة الراسخة العزم هذه، التي تكفلت بمصيرها بالاعتماد على مكامن قوتها، بدأت تتحرك. ونذكر كحجة على ما سبق إنشاء وتشغيل آليات ومؤسسات في إطار إدارة وتسوية الصراعات وتعزيز سيادة القانون والإصلاحات الاقتصادية التي تشجع الاستثمار والنمو.

يمكننا الآن أن نؤكد على أن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالرغم من جميع أنواع القيود مستمر. كما أحرز تقدم في إعداد خطط الإرشاد القطاعية وتنفيذ برامج ومشاريع محددة بوضوح. وسيكون من العسير بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية الوفاء بالتزاماتها بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانياتها الوطنية للصحة و ١٠ في المائة للزراعة و ٥ في المائة للماء والمرافق الصحية، وما إلى ذلك، غير أنه تم اتخاذ خطوات مشجعة لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية التي ترتبط بقطاعات حيوية مثل الهياكل الأساسية – التي تتضمن قائمتها ٢٠ مشروعا – والصحة والتربية والبيئة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا.

وبوصف أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا حجر الزاوية في هيكلها، تقوم الأمانة المذكورة بدور نشيط في تشكيل برامج الاستثمار لبعض البلدان، وخصوصا في مجال الزراعة والتغذية، وهو مجال تتم مساعدتها فيه كذلك

في القيام بمراجعة شاملة لأنظمة احتياطي الأغذية عبر القارة. وفي أفريقيا، تعتبر مناطق مختلفة متكاملة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما أن كل الجماعات دون الإقليمية ملتزمة باستعراض العمل الذي ينبغي القيام به، بغية تكييف نُهجها بشكل أفضل.

وحتى يتسنى تحديد العوائق التي تمنع تنفيذ ٢٧ مشروعا تتمتع بالأولوية من لائحة تتضمن ٨٣ مشروعا تم انتقاؤها من منطقة وسط أفريقيا، واقتراح جدول زمني للتنفيذ، عقدت حلقة دراسية جمعت ١١ بلدا عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في ليبرفيل، غابون، وفرت التنسيق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في وسط أفريقيا. وتتعلق المشاريع المنتقاة بالأساس ببناء الطرق الإقليمية وربط الشبكات الكهربائية وتطوير نظم التزويد بالماء والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبالنظر لكل هذه المساعي الرامية إلى تحقيق الأوجه السياسية والمؤسسية للسلام والأمن، وكذا الإصلاحات والمبادرات الاقتصادية، يعترف عدد من المراقبين الآن بالتقدم الذي أحرزته أفريقيا، أي بنمو في الناتج القومي الإجمالي يقارب نسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ ومن المحتمل أن تبلغ هذه النسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، أي بنسبة نمو تبلغ من ٣ إلى ٧ في المائة في معظم دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. غير أن العديد من المراقبين يلاحظون كذلك أنه نظرا لاستمرار عدد من العوامل السلبية، مثل الفقر والأوبئة والبطالة والضغوط الديمقراطية، يجب أن تتعدى نسبة النمو ٧ في المائة في السنة حتى يكون تأثيرها مجديا.

لذا فإن أفريقيا مهتمة جدا بالجهود التي ما زال عليها أن تبذلها حتى تضيف خطوات أخرى إلى الخطوات المهمة التي اتخذتها. كما أنها تقدر الدعم الدولي للالتزامات التي قطعتها على نفسها وتقيدت بها.

وإن تقرير الأمين العام يؤكد على الدعم الذي يوفره المجتمع الدولي، خصوصا منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي يديره السيد إبراهيم غمباري، والذي يضطلع بعمل ممتاز فيما يخص الإعلام والتشجيع والتحليل لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإن السيد أولوسيغون أوباسنجو، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، حث مجلس الأمن مؤخرا على تعزيز ذلك المكتب الذي ينبغي أن يحصل على كافة الوسائل اللازمة لمزاولة أعماله، بالنظر إلى الدور الذي يطلب منه أن يضطلع به وما ينتظر منه تحقيقه.

كما أود أن أشيد بمساهمة منظومة الأمم المتحدة بأكملها في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بمختلف أوجهها. وأؤكد على ضرورة تخصيص موارد مالية إضافية لكل المنظومة ووكالاتها، حتى يتسنى تعزيز الالتزام بتنفيذ البرامج المعتمدة. ومن المهم الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في توافق آراء مونتيري بالزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، مما سيساعد على تمويل مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن اللازم الاستمرار في بذل الجهود للتخفيف من ثقل ديون أكثر البلدان الأفريقية فقرا وإلغائها.

وإذ نعي بالحاجة الملحة إلى الدعم الخارجي، نود أن نشكر كل شركائنا من خارج القارة. إننا نوجه لهم بالغ امتناننا الذي استحقوه بالتزامهم الدائم الذي يشجعنا على تقديم تضحيات أكبر.

أخيرا، نتطلع باهتمام بالغ إلى استنتاجات فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام بغية تعزيز دعم المجتمع الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): يسعد غيانا أيما سعادة أن تؤيد البيان الذي أدلى به وفد قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلت به بربادوس باسم دول الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة خلال المناقشة الحالية بشأن ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“.

يكتسي البند قيد النظر اليوم أهمية خاصة بالنسبة لبلدي في ضوء علاقات غيانا الممتدة عبر التاريخ وتعاونها وتضامنها مع بلدان أفريقيا. ولذلك، نحن ممتنون للفرصة التي أتيحت لنا للإعراب عن دعمنا للجهود المبذولة للنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في القارة.

إن تقريري الأمين العام، الواردين في الوثيقتين A/59/206 و A/59/285، يفيدان على نحو خاص في مساعدتنا على تقييم التقدم المحرز والمشاكل التي ما زالت تعترض سبيل السلام والازدهار في شتى أنحاء أفريقيا. وفي إطار ذلك المسعى، يثلج صدورنا بشكل خاص أن البلدان الأفريقية بدأت تتولى زمام أمرها. والتزامات تلك البلدان تستحق دعماً لا يفتر من المجتمع الدولي.

وباستعراض التقرير عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يمكن أن نلمس وجود حس قوي بالتملك والريادة من جانب البلدان والمنظمات الأفريقية، وذلك من خلال تزايد إدماج أولويات الشراكة الجديدة في السياسات والبرامج الوطنية. إن التقدم المحرز في تطوير أطر سياسية قطاعية، وتنفيذ برامج محددة، ووضع أهداف للإنفاق حسب الأولويات المختارة لتلك الشراكة، لأمر يبعث على الارتياح.

ونلاحظ إطلاق مبادرات محددة في مجالات مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والتصنيع وما إلى ذلك، إلى جانب الخطوات المتخذة لتفعيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ويجسد تزايد عدد البلدان التي انضمت إلى تلك الآلية ازدياد الثقة في قيمتها باعتبارها أداة للنهوض بجدول أعمال الشراكة الجديدة.

وعلى الرغم من الإنجازات المشجعة التي تحققت حتى الآن، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق لأن السعي إلى بلوغ أهداف الشراكة الجديدة ما زال يواجه العديد من التحديات والقيود. فأعباء المديونية الثقيلة على كاهل أفريقيا تستترف طاقاتها التنموية. والقارة تعوزها الموارد المالية اللازمة لتحقيق مستويات النمو المطلوبة لخفض الفقر. ونصيب أفريقيا من التجارة العالمية لا يزال هامشياً، بينما لم تحقق القارة إلا نجاحاً محدوداً في اجتذاب مستويات كافية من الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وتشكل حالة الأمور هذه عائقاً رئيسياً لا لبلوغ أهداف الشراكة الجديدة فحسب، بل ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً.

وفي ضوء تلك التحديات، نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذها عدد من البلدان لتخفيف عبء الدين عن أفريقيا، إلى جانب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القارة. ومع ذلك، من الواضح أن المطلوب أكبر من ذلك بكثير سواء في تلك المجالات أو فيما يتعلق بالتجارة والاستثمارات المباشرة الأجنبية، إن كان لأفريقيا أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة الجديدة.

لذلك، نضم صوتنا إلى الأصوات المنادية بزيادة الدعم الدولي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وندعو شركاءنا في دوائر المانحين إلى زيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القارة واتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتخفيف عبء المديونية عن كاهل البلدان الأفريقية. ونرى كذلك أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزء لا يتجزأ من الاستجابة الدولية إزاء الشراكة الجديدة، ويشجعنا الدور الذي تقوم به البلدان النامية دعماً لأفريقيا. وكما أشير في البيان الذي أدلى به ممثل بربادوس أمس، قدمت بلدان

الجماعة الكاريبية الدعم في مجالات مثل الإصلاح الانتخابي وإصلاح القطاع العام وهي مستعدة لتقديم مزيد من التعاون في الحدود التي تسمح بها مواردنا.

وإذ أنتقل الآن إلى مسألتي السلام والأمن، فإن وفدي يسعده أن يلاحظ انخفاض عدد الصراعات المسلحة في أفريقيا بشكل كبير في الأعوام الأخيرة. ووفقاً لتقرير الأمين العام، فإن عدد بلدان المنطقة التي يدور فيها صراع مسلح أو حرب أهلية خطيرة قد انخفض من ١٤ بلداً عام ١٩٩٨ إلى ستة بلدان حالياً. وتلاحظ توجهات مماثلة فيما يتعلق بالبلدان التي تمر بأزمة سياسية شديدة أو اضطرابات. وفي الوقت نفسه، لا بد أن يكون مبعث قلقنا المستمر أن بعض البلدان التي تتوفر لديها إمكانيات تجعلها من أغنى بلدان أفريقيا ما زالت تتأثر جراء الصراع، وبالتالي فهي تعجز عن استغلال كامل طاقات مواردها. ولذلك، لا يمكن فصل السعي إلى التنمية عن السعي المستمر إلى السلام.

ووفدي يأمل أن يؤدي المجلس الأفريقي للأمن والسلام، الذي أنشئ مؤخراً، دورا محوريا في تسوية الصراعات والنزاعات والنهوض بالسلام الدائم في القارة. والدور الفعال الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في معالجة الأزمات الكبرى مثل تلك التي تدور في دارفور، يستحق الدعم القوي من غيانا. ونتطلع إلى زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات والمؤسسات الإقليمية في أفريقيا. ويبقى الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأشمل بمثابة عنصر أساسي لتحقيق أهداف السلام والتنمية في أفريقيا بنجاح.

ختاماً، أود أن أؤكد مرة أخرى استمرار دعم حكومتي لعملية التغيير الإيجابي التي تشهدها أفريقيا حالياً. ونثق في أن المجتمع الدولي سيواصل دعم أفريقيا حتى النهاية للتأكد من تحويل الطاقات الهائلة للقارة العظيمة إلى مكاسب ملموسة لصالح شعوبها وللعالم أجمع.

السيدة نبيلة الملا (الكويت): السيد الرئيس، يطيب لوفد بلادي أن يشارك في مناقشة بندي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وقد تابعنا باهتمام من خلال تقريري الأمين العام التقدم المحرز في مجال الدعم المقدم من المجتمع الدولي لمبادرة الشراكة الجديدة والجهود التي بذلت لحل النزاعات في أفريقيا. وشعورنا هذا ينطلق من أن الكويت أولت هذين الموضوعين اهتماما كبيرا لكونهما يتعلقان بمصلحة وشواغل الدول الأفريقية التي تربطنا بها علاقات تاريخية وثيقة يسودها الاحترام والدعم المتبادل لقضايا مشتركة في كافة المجالات.

إن الكويت، بحكم علاقتها الوثيقة مع الدول الأفريقية وأنشطتها الاقتصادية المتنوعة في هذه القارة، ترى أن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا قد رسخت المبدأ الذي نؤمن به دوما في الكويت والخاص بالارتباط الوثيق بين نجاح عملية التنمية والاستقرار السياسي والسلام. وفي هذا السياق، لا يفوتنا أن نشيد بالجهود التي تبذلها الدول الأفريقية ذاتها في مجال إدماج أولويات الشراكة الجديدة في السياسات الوطنية والتخطيط الإنمائي والعمل من أجل خلق آلية ذات نظام محكم ومؤسسي في مجالات الحكم والسلام والأمن لضمان نجاح مبادرة الشراكة الجديدة.

إن من أبرز التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية محاولة الدول الأفريقية ذاتها للتغلب على الحلقة المفرغة للتخلص من عبء المديونية، من جهة، وتأمين الموارد المالية لأهدافها التنموية من جهة أخرى. وإن ما ورد في تقرير الأمين العام من تمكن ١١ دولة أفريقية من الوصول إلى نقطة الاكتمال وإلغاء الديون عنها واستفادة بعض الدول الأفريقية

الأخرى المثقلة بالديون من عمليات إلغاء الديون الثنائية التي أعلنها عدد من البلدان المانحة يعد أمرا إيجابيا لفت انتباه الكويت التي كانت سباقة وقبل إعلان مبادرة الشراكة الجديدة بفترة طويلة إلى العمل على تخفيف عبء الديون عن دول القارة الأفريقية.

لقد ساهم الصندوق الكويتي في تخفيف عبء المديونية الخارجية عن ١٢ دولة أفريقية في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وهي بوركينا فاسو، الكاميرون، غينيا، أوغندا، موزامبيق، غينيا — بيساو، النيجر، تنزانيا، رواندا، غانا، مالي، وموريتانيا. وقد تم خفض عبء مديونية هذه الدول المستحقة تجاه الصندوق الكويتي من خلال إعادة جدولة تلك الديون على فترة ٤٠ عاما، منها فترة إمهال قدرها ١٦ عاما، وبأسعار فائدة تتراوح بين ٠,٥ في المائة و ٢ في المائة وهي بشروط أكثر تيسيرا من الشروط الأصلية لتلك القروض. كما أن الصندوق الكويتي بصدد تخفيف مديونية دول أفريقية أخرى حال وصولها إلى نقطة الاستكمال في إطار المبادرة المذكورة، أي مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون. ولعلي أشير هنا، من مبدأ الشراكة بين الدول النامية ذاته إلى دول صندوق الأوبك أيضا في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون إلى تخفيف المديونية الخارجية عن ١٨ دولة أفريقية.

تعتبر الكويت في طليعة الدول التي تقدم المساعدات الإنمائية لدول العالم، وخاصة الدول الأفريقية، حيث وصل حجم تلك المساعدات إلى مستوى عالٍ بالنسبة للناتج القومي الإجمالي في الكويت، إذ بلغ في بعض الحالات ٨,٣ في المائة. وإن قيمة القروض الميسرة التي قدمها الصندوق الكويتي إلى الدول الأفريقية، منذ بدء برنامج الشراكة الجديدة عام ٢٠٠١ بلغت ٦٣٧ مليون دولار.

ولقد ساهم الصندوق الكويتي للتنمية في موارد العديد من المؤسسات الإنمائية في أفريقيا، حيث حصل الصندوق الأفريقي للتنمية على مساعدات إنمائية وصلت حتى منتصف عام ٢٠٠٣ إلى ١٩٠ مليون دولار. كما حصل البنك الأفريقي للتنمية على ١١٥ مليون دولار، والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا على ٤٨ مليون دولار، في حين حصل البرنامج الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء على مساعدات بلغت ١٥ مليون دولار.

وقدم الصندوق الكويتي للتنمية منحا فنية بلغت حتى منتصف عام ٢٠٠٤ حوالي ٢٢٠ مليون دولار، خُصصت ١٠ في المائة منها لصالح الدول الأفريقية، ويساهم الصندوق في العديد من البرامج التأهيلية، ويُشهد له المساهمة في إنجاح البرنامج الأول لمكافحة وباء عمى النهر بمبلغ يزيد عن ١٠٠ مليون دولار لصالح ١١ دولة أفريقية. واستمرت مساهمة الصندوق حتى المرحلة الخامسة من برنامج مكافحة هذا الوباء حتى عام ٢٠٠٣ لتشمل ١٩ دولة أفريقية أخرى، من بينها أنغولا، وملاوي، وموزامبيق، وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية. ولعلي أذكر هنا أيضا مساهمتنا في مؤسسة أمراض المناطق المدارية، حيث أن الصندوق الكويتي عضو مؤسس فيها، وكذلك مساهمته في المعهد الدولي للقانون والتنمية، التي استفادت منها عدة دول أفريقية.

إن الكويت تساهم بفاعلية أيضا عبر صندوق الدول المصدرة للنفط في العديد من المشاريع الإنمائية في البلدان النامية، حيث استفادت ٩٩ دولة من المساعدات التي يقدمها الصندوق، منها ٤٦ دولة أفريقية. وإن حجم القروض الميسرة، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بلغ ٥,٣٨٢ بليون دولار، وقد تم حتى تاريخه منح حوالي ٣,٤٨٢ بليون دولار من المبلغ. إن مبدأ الشراكة هذا يشمل مساهمة صندوق الأوبك أيضا في رأس مال الصندوق المشترك للسلع الأساسية

وتقديم المنح لمساعدة الدول على الاكتتاب فيه، ومساهمتها في الحساب الخاص لمكافحة مرض نقص المناعة.

ختاما لكلمتنا هذه، نود أن نبدي بعض الملاحظات. أولا، إن الشراكة ليست عملية مؤقتة؛ إنها عمل دؤوب يستلزم النفس الطويل والتقييم المستمر. ولقد شاهدنا في الكويت، من واقع مشاركة الصندوق الكويتي المتواصلة في الاجتماعات الوزارية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي منذ مطلع الثمانينات، بزوغ أو نمو فكرة الشراكة الجديدة لتدل على سياسة انبعاث أفريقية. وإن ما يؤهل هذه الفكرة، هذه الشراكة الجديدة، للنجاح هو التصميم الأفريقي على إنجاحها.

ثانيا، من الأهمية أن تبذل الدول الأفريقية جهودا أكبر – وربما تجند الهيئات المتخصصة في الاتحاد الأفريقي – في الترويج لهذه المبادرة عالميا وعدم تركيز جهودها على قارة معينة أو عدد من الدول المانحة في قارة معينة دون غيرها، وخلق وعي عالمي لدى كافة الدول لمساعدة الدول الأفريقية.

ثالثا، إننا نرحب بالدور الريادي الذي تقوم به الأمم المتحدة لحشد الدعم الدولي لمبادرة الشراكة، ونسجل بالتقدير قيام الأمين العام بإنشاء فريق استشاري معني بالدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولا يفوتنا هنا أن نعرب عن الشكر لسعادة السيد إبراهيم غمباري لتسليطه الضوء على الدور الدولي لدعم هذه المبادرة.

رابعا وأخيرا، إن الدول الأفريقية بذلت جهودا ملحوظة لتلبية مطالب المجتمع الدولي السابقة بأن تقوم بنفسها بالدور الرئيسي في تحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية بغية تشجيع الدول المانحة والقطاع الخاص على التوجه وتقديم الدعم الاقتصادي والتقني المطلوب لدول القارة. ولقد حان الوقت لأن يتخذ المجتمع لدولي خطوات أكبر في تشجيع القارة الأفريقية ودعم جهودها من خلال زيادة الدعم التقني والسياسي والمادي لها حتى يواكب الجهود الكبيرة التي بُذلت في مجال تهيئة الأجواء السلمية التي تتطلبها عملية الدعم الإنمائي.

السيدة ليما دا فيغا (الرأس الأخضر) (تكلمت بالانكليزية): بداية، أود أن أرحب بالمبادرة للإبقاء على القضايا البالغة الأهمية لقارتنا في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة، في إطار البندين ٣٨ و ٤٦.

كما أود أن أهنئ الأمين العام على تقاريره الهامة والمشجعة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وعن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. وتبرز المناقشة المشتركة الرابطة الوثيقة بين السلام والأمن والتنمية والحاجة إلى إجراء تحليل شامل للتحديات التي لا تزال أفريقيا تواجهها.

وتؤيد الرأس الأخضر البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي وممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أبرز بعض الجوانب التي أعتقد أنها ذات أهمية خاصة.

لقد أوضح مختلف المتكلمين الذين سبقوني في هذه المناقشة بجلاء أنه على الرغم من تشاؤم بعض المحللين فيما يتعلق بالحالة في أفريقيا، فلدى الأفارقة رؤية جديدة وواضحة لمستقبلهم وهم يظهرون تصميما في تنفيذها. وهم يأخذون بمصائرهم في أيديهم.

وقد اتخذت البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية مجموعة من المبادرات ترمي إلى معالجة الصراعات الحالية عن طريق جملة أمور منها تعزيز مفاوضات السلام والوساطة في اتفاقات السلام. واستحدثوا أيضا بيئة قانونية تمكينية وأطرا مؤسسية لمنع لصراع وصنع السلام وحفظ السلام. وقد

تحقق تقدم كبير، وأفريقيا تعاني اليوم من صراعات أقل بكثير من الصراعات التي كانت تعاني منها وقت نشر التقرير الأصلي للأمين العام في عام ١٩٩٨ (A/52/871).

إن إنشاء المجلس الأفريقي للسلام والأمن داخل الاتحاد الأفريقي كان خطوة رئيسية لتلك المنظمة تسمح لها بأن تؤدي دورا فعالا في إدارة الصراعات وتسويتها. والمجلس منذ إنشائه دأب على رصد التطورات وفحص حالات الصراع في ١٢ بلدا أفريقيا.

وفي هذا السياق، يسعدنا أن ننوه بالنتيجة الإيجابية لعملية السلام في الصومال التي تتوجت بتسلم أعلى السلطات مقاليد الأمور في البلد في الأسبوع الماضي. وقد تحقق ذلك بفضل الانخراط الحاسم للاتحاد الأفريقي والبلدان الأعضاء في السلطة الحكومية للتنمية والتأييد القيم من حكومة كينيا وأيضا من شركاء آخرين، وخاصة الأمم المتحدة.

وقريبا منا في الرأس الأخضر، أدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورا مهما في تسهيل إدارة الصراع في غرب أفريقيا وفي بلدان اتحاد نهر مانو وفي غينيا – بيساو، ونحن نشيد بها من أجل ذلك.

ومع ذلك، يظل الصراع والحرب الأهلية العائق الأساسي على الطريق صوب التنمية الأفريقية. وهناك فجوات يتعين سدها وتحديات وقيود يتعين مواجهتها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لمواصلة معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والتعامل مع حالات ما بعد الصراع بأكثر السبل فعالية. ولا يمكن أن نسمح بحدوث النكسات التي يمكن أن تشيع الفوضى لا في البلدان أو المناطق المتضررة من الصراعات فحسب، ولكن أيضا في أقرب جيرانها.

وإزاء هذه الخلفية، ينبغي لأفريقيا وللأمم المتحدة تعزيز التعاون بينهما في رصد الحالة في غينيا – بيساو ومساعدة السلطات الشرعية على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات المتكررة وتعزيز الاستقرار وتعبئة الموارد للانتعاش الاقتصادي.

إن قضية الانتشار والتداول غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريبها موضوع آخر يستحق النظر الأعمق داخل الحدود الأفريقية وفيما وراءها على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي تعزيز تدابير وقف الانتشار.

ومثلما أعلن رئيس دولة الرأس الأخضر مؤخرا، لا يمكن أن ننظر إلى السلام على أنه مجرد غياب الحرب. فالسلام الراسخ يستغرب وقتا يتطلب سياسات لاستعادة الثقة بين الأطراف المتصارعة واستراتيجية لترسيخ تلك السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب السلام والاستقرار داخل الدول مؤسسات شاملة وسياسات تستجيب للتطلعات السياسية والاقتصادية الشرعية للسكان قادرة على حماية هوياتهم الثقافية.

صحيح أن المسؤولية الرئيسية عن السلام تقع على كاهل الدول الأفريقية، لكن الجهد المتضافر من المجتمع الدولي يظل حيويا للتعامل مع الصراعات الحالية والنزعة إلى الحرب والمصادر الجديدة للصراع أو التهديدات الكامنة للاستقرار السياسي والاجتماعي.

وفي هذا السياق، اكتست الشراكة الجديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أهمية خاصة. وقد مهد الفريق العامل المخصص لمنع الصراعات وتسويتها في أفريقيا، التابع لمجلس الأمن، والفريق الاستشاري المخصص للبلدان الخارجة من الصراع، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الطريق لنهج أكثر شمولية في التصدي للصراعات.

ونشيد أيضا بمبادرات أخرى من شركائنا الدوليين، مثل المبادرات التي أطلقها الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرة المنظمات الإقليمية الأفريقية على الانخراط بفعالية في إدارة الصراعات وتسويتها.

وما فتئ الزعماء والمجتمعات الأفريقية يستثمرون باستمرار في إدارة الصراعات وبناء السلام، وقد وضعوا أساسا للتنمية المستدامة. ومن المعروف على نطاق واسع أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) ترتكز على تصميم الأفارقة على تخليص أنفسهم وقارتهم من ضائقتي التخلف والتهميش في عالم يتسم بالعولمة.

إن البعد الاجتماعي والاقتصادي للشراكة الجديدة حيوي في مساعدة أفريقيا على تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكل ما يرتبط بها. وقد أظهرت البلدان الأفريقية التزامها بتنفيذ الشراكة بتخصيص موارد مالية لأولويات قطاعية منتقاة.

وتشير الزيادة في عدد البلدان التي انضمت إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران إلى الجاذبية المتنامية لنهجها المشترك وللملكية والقيادة الأفريقية للعملية. ونعتقد أن الآلية أداة إيجابية لتطبيق المحاسبة المتبادلة من أجل الحكم الاقتصادي والسياسي السديد.

مرة أخرى، ومثلما ذكر الأمين العام، لم تعقب التقدم المحرز في إدارة الأزمات نجاحات كبيرة في مجالات الفقر والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يزال يؤثر على أعداد كبيرة من الأفارقة. وإن الافتقار إلى الموارد الكافية قيد كبير في التصدي لتحديات بناء القدرات وتخفيض مستوى البطالة، خاصة فيما بين الشباب والنساء، وتخفيف الضغوط الديمغرافية وكفالة التوزيع العادل للموارد ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحديات أخرى.

ومن ناحية أخرى، لم تعد أزمة الديون في أفريقيا مجرد قضية افتقار وقتي إلى السيولة ولكن قضية عجز هيكلي يمثل عائقا كبيرا للتطور الاجتماعي الاقتصادي للقارة. ولذلك السبب، نتفق تماما مع موقف الأمين العام بشأن الحاجة إلى نظر أعمق في تأثير خدمة الديون على متطلبات التمويل لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من الالتزامات الدولية، خاصة تلك التي تم التعهد بها في مونتيري، لم تصبح السياسات المترابطة بعد جزءا من جوهر مساعدة أفريقيا مثلما يشير التقرير. وتقوم الحاجة إلى ترابط أشد فيما بين سياسات المساعدة الدولية لأفريقيا فيما يتعلق بالتجارة والمعونة وسياسات الديون لكي ندعم بفعالية الجهود الأفريقية الأصلية للتصدي الفعال لتلك التحديات.

وفي هذا المنعطف، اسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز عن موضوع يتسم بأهمية خاصة لبلدي.

إن الواقع الأفريقي مختلف. ومنه تبرز الحاجة إلى الإدخال الفعلي للأبعاد الخاصة لواقع محدد، مثل واقع البلدان الجزرية وغير الساحلية، في الشراكة الجديدة. والرأس الأخضر التي أطلقت بمعية بلدان أفريقية جزرية وبلدان جزرية جزئيا أخرى مبادرة مجمع للبحوث في الموضوع، يسرها أن تسجل تزايد الوعي بتلك الحاجة. وفي هذا الصدد، نرحب مسبقا بتوقعات مناقشة أوسع داخل إطار الاجتماع الرفيع المستوى الذي من المقرر أن ينعقد في النصف الأول من السنة المقبلة بدعم من أمانة الشراكة الجديدة ومنظومة الأمم المتحدة.

أود أن أجدد تأكيد الإرادة والالتزام السياسيين للرأس الأخضر بتنفيذ الشراكة الجديدة. وإننا لعلى ثقة بأن الجواب الفعلي للمجتمع الدولي سيشجع على إحراز تقدم في

تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فذلك في مصلحة الجميع، أفارقة وغير أفارقة على حد سواء.

ختاما، من المشجع تسجيل الدور الجدير بالثناء الذي يقوم به مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في إبقاء القضايا الأفريقية على جدول الأعمال العالمي وفي تعزيز الدعم الدولي للسلام والتنمية في أفريقيا، وكذلك في تنسيق الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان ترابط السياسات ذات الصلة بأولويات الاستراتيجية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيد ديارا (مالي) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفد بلادي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي وللبيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويشيد وفد بلادي بالأمين العام على الجودة العالية لتقاريره عن بندي جدول الأعمال قيد النظر اليوم.

لقد كان اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) عملا سياسيا قويا أقدم عليه قادتنا في بحثهم عن طرق ملائمة للوصول إلى التنمية المتكاملة للقارة الأفريقية. لقد شكل اعتماد الشراكة الجديدة من طرف مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا سنة ٢٠٠١ بداية تقارب الرؤية التي جسدتها الشراكة الجديدة وطموحات منظمة الوحدة الأفريقية في التكامل الاقتصادي. وقد أتاح التملك الأفريقي للشراكة الجديدة الانسجام بين وجود الجماعات الإقليمية ومنهج قاري للتنمية. وقد تم تعزيز جهود التقارب في كل أنحاء القارة من خلال مساهمات من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

خلال القترة قيد الاستعراض، انتقلت الشراكة الجديدة من رؤية سياسية إلى صياغة مخططات توجيهية بشأن قضايا محددة وتنفيذ برامج ومشاريع في القطاعات التي تحظى بالأولوية. وتم تحديد مستويات الإنفاق المستهدفة في بعض القطاعات التي تحظى بالأولوية، مثل تنمية الهياكل الأساسية والتعليم والبيئة والسياحة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والتصنيع والصحة.

من الملح تعزيز البرامج الوطنية والإقليمية في قطاع الصحة من أجل احتواء أمراض الإيدز والسل والملاريا وتقليص آثارها السلبية على الصحة العامة. وأزيد من ١٤٤ مليون شخص في أفريقيا معرضون لخطر الإصابة بالملاريا. وسجلت حوالي ١٢ مليون حالة من حالات الملاريا، تسببت في وفاة ما يقارب ٣١٠ ٠٠٠ شخص من بينهم ٢٠٠ ٠٠٠ طفل.

ويرحب وفد بلادي بالتقارب بين خطة العمل لمكافحة الملاريا التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في أبوجا في نيسان/أبريل ٢ ٠٠٠ والأهداف الإنمائية للألفية. كما تم إعطاء دفعة لهذا الربط بين المسعيين من خلال عمل شراكة الأمم المتحدة لدحر الملاريا والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وكذلك بعمل المجتمع المدني، وخاصة شراكة أدوية لمكافحة الملاريا. فعلى مستوى القارة الأفريقية، تدمج الهياكل الوطنية أهداف خطة عمل أبوجا. وتتم إقامة شبكات على مستوى دون إقليمي للتوفيق بين البرامج. كما أدمج الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة مكافحة الملاريا وأقاما اتصالات مع أمانة دحر الملاريا.

ويجب أن تعمل جهود مكافحة الملاريا من أجل الوقاية والتوزيع الواسع للناموسيات المعالجة بمبيد حشري وابتكار مبيدات حشرية جديدة وإدخال التدابير الوقائية في حملات التلقيح الواسعة، وخاصة بالنسبة للحوامل والأطفال،

وفي البحوث في مجال اللقاحات وفي تعزيز قدرات الرعاية الصحية.

والمركبات العلاجية، المكونة أساسا من مادة الأرتيميسينين، التي لديها فعالية في الحالات المستعصية على العلاجات التقليدية، يجب جعلها في المتناول بشكل أكبر. وسيتطلب ذلك موارد إضافية، بالنظر إلى أن المركبات العلاجية المكونة أساسا من مادة الأرتيميسينين، مثلا، ستكلف بليون دولار على الأقل سنة ٢٠٠٤، وهو ما يشكل أربعة أضعاف كلفة العلاجات الموجودة. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعيد توجيه مواردها نحو هذا القطاع ذي الأولوية والعمل على إلغاء الضرائب والتعريفات الجمركية عن الناموسيات المعالجة بمبيد حشري والأدوية والتكنولوجيا ذات الصلة.

وعلى شركاء أفريقيا أن يزيدوا من مستوى مساعدتهم بشكل ملموس. وفي هذا الصدد، نرحب بتخصيص موارد إضافية من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لمكافحة الملاريا؛ ويتلقى ذلك القطاع الذي يحظى بالأولوية ٢٩ في المائة من موارد الصندوق حاليا.

إن تحويل رؤية الشراكة الجديدة إلى برامج ومشاريع قابلة للقياس هو نتيجة تملكنا للهياكل التي أقيمت لهذه الغاية على مستوى القارة. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلادي عن تقديره لمثابرة اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة.

كما نشيد بفريق الشخصيات البارزة الأفريقي لاستعراض الأقران على اعتماده لبرنامج عمل ونظام داخلي. وأرحب بكون بلدي، مالي، قد انضم، إلى جانب ٢٢ بلدا آخر، إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. كما تضطلع اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة وأمانتها بدور هام. ويتوقف تحقيق أهداف الشراكة الجديدة كذلك على الجماعات الاقتصادية الإقليمية داخل الاتحاد الأفريقي وعلى لجنة الاتحاد الأفريقي. وبالتالي، علينا أن نضمن تقارب أولويات الاتحاد الأفريقي وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

لا يمكن وضع تصور لبرامج ومشاريع الشراكة الجديدة وتنفيذها إلا بدعم الشركاء العديدين خارج أفريقيا من خلال منتدى الشراكة الأفريقي وبدعم من اللجنة الأفريقية التي تم تشكيلها في شباط/فبراير الماضي. ويمكن للتعاون بين بلدان الجنوب كذلك أن يساهم في بناء القدرة وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في آسيا وأفريقيا. إننا نناشدهم أن يواصلوا دعمهم في مرحلة التنفيذ. ولا شك أن الشريك الأساسي لأفريقيا هو منظومة الأمم المتحدة، من خلال الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بالدعم الدولي للشراكة الجديدة. والفريق سيستعرض ويقيّم حجم وكفاية الدعم الدولي للشراكة الجديدة وسيرفع توصيات إلى الأمين العام بشأن الأعمال التي يمكن للمجتمع الدولي القيام بها لتعزيز تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما يمكن لكل هيئات الأمم المتحدة أن تساهم بخبراتها كل في مجال اختصاصها. ويود وفدي على نحو خاص أن ينوه بمكتب المستشار الخاص بأفريقيا ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على التزامهما بالشراكة الجديدة وببرنامج عمل بروكسل.

وضمن الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة تمكين القارة من التعامل مع ديونها بطريقة مستدامة ومجدية. ويشكل إجراء زيادة كبيرة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية شرطا مسبقا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا من المبلغ الحالي الذي يبلغ ٢٣,٠٩ بليون دولار إلى ٥٠ بليون دولار في العام. وإضافة

إلى ذلك، يبقى الأمر الأساسي تنسيق الترتيبات الإدارية الأولية وتبسيطها.

وبالنسبة لمشاركة القارة في التبادل التجاري الدولي، لا بد، بالإضافة إلى الأفضليات المتفق عليها ثنائيا مع بلدان بعينها، من تعزيز قدرات أفريقيا في مجالات المفاوضات التجارية والإمدادات. ويطرح ذلك مشكلة الاستثمار الإنتاجي. واليوم، لا تجتذب أفريقيا سوى ٢ في المائة من إجمالي تدفقات رأس المال العالمي. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر – الذي بلغ ١٤ بليون دولار عام ٢٠٠٣ – في بعض البلدان ويقتصر على مجالات نشاط قليلة. وفي وسع الشركاء أيضا أن يساعدوا على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار. ويستنتج التقرير إننا بحاجة إلى أن نستغل كل آليات التنسيق القائمة بغية تعزيز استمرارية السياسات التجارية ومساعدة الديون من أجل إيجاد التكامل اللازم للشراكة الجديدة.

ويؤمن وفدي بأن التقرير لا يبرز بشكل واف إمكانية المغتربين الأفارقة فيما يتعلق بتنفيذ برامج الشراكة الجديدة. وفي وسع المغتربين أن يقدموا نوعين من المساعدة. أولا، يمكنهم أن يقدموا الخبرة، التي تمس الحاجة إليها في تصميم وتنفيذ برامج الشراكة الجديدة. لقد رحل المفكرون الأفارقة بأعداد كبيرة إلى مناطق يمكنهم فيها أن يستخدموا على نحو أفضل معرفتهم. وإضافة إلى ذلك، فإنهم ينحدرون من أصول أفريقية ويشعرون بصلتهم بالقارة. ويجب أن نجد السبل التي نشركهم بها في تنفيذ الشراكة الجديدة. ومن الواضح أن مؤتمر المفكرين من أفريقيا والمغتربين، الذي عقد قبل عدة أيام في داكار بمبادرة رئيس السنغال وادي، حدد ذلك الإسهام.

كما يمكن أن يتألف إسهام المغتربين من حشد الوفورات للاستثمار الإنتاجي في البلدان الأصلية. وبلغت التحويلات التي يرسلها المهاجرون في جميع أرجاء العالم ٨٠ بليون دولار عام ٢٠٠٣. وينبغي أن تشرع أفريقيا في هذه المهمة مع المغتربين الأفارقة ومع بلدان إقامتهم على حد سواء. وفي وسع ذلك أن يوفر الفرص فيما يتعلق بتحويلات الأموال. وفي الأجل الطويل، لا بد لأفريقيا، على سبيل الإلحاح، أن تلزم نفسها بتحسين الظروف المعيشية وظروف العمل للمغتربين في بلدان إقامتهم. وفي ذلك الصدد، فإن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم – التي يتشرف بلدي برئاستها – آخذة في أن تصبح أمرا حتميا. كما أن الخبرة التي تراكمت لدى المنظمة الدولية للهجرة يمكن أن تصبح تفيد في ذلك السياق.

إن المحافظة على بيئة للسلام والاستقرار في القارة الأفريقية شرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية – الاقتصادية التي تحددت في إطار الشراكة الجديدة. ويحظى ذلك بدوره بتأثير إيجابي على السلام الاجتماعي، لأن العنصر السياسي وعنصر الحكم الاقتصادي للشراكة الجديدة يرمي على وجه الدقة إلى القضاء على حالات إساءة المعاملة والتجاوزات التي كثيرا ما تسبب الأزمات في أفريقيا. ولا بد أيضا أن نبني القدرات في مكافحة تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريب الموارد الطبيعية، والتهريب الذي يؤدي إلى تأجيج الصراعات.

وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرون للقارة تعاونهم مع المنظمات دون الإقليمية ومع الاتحاد الأفريقي لبناء قدارته على حفظ السلام، مع التأكيد على حماية النساء والأطفال في حالات الصراع. ويجب أن يتم تعزيز مساعدة اللاجئين في أفريقيا وحمايتهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقدم عمليات حفظ السلام الدعم السياسي والتقني والمالي لأنشطة بناء السلام عن طريق ضمان

سيادة القانون والانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولا بد أن نرسي السلام الطويل الأجل والاستقرار.

في الختام، ومع إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والأشخاص، ينبغي إرساء حماية حقوق الإنسان بوصفها مهمة تقع على عاتق قارتنا. وفي رأي وفدي فإن حماية حقوق الإنسان تشكل شرطا أساسيا لإرساء أسس السلام الاجتماعي.

السيد آي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يتكلم وفدي لكي يبدي تضامنه ودعمه للمبادرة التي يمتلكها الأفارقة، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). ويشعر وفدي بالتشجيع إذ يشهد التقدم المحرز في تنفيذ تلك المبادرة، التي هي الآن في عامها الثالث. والتزام البلدان الأفريقية بالشراكة الجديدة قاطع. وينضم المزيد من البلدان إلى عملية تطوعية للتقييم الذاتي بغية تحديد وتطبيق أفضل الممارسات في الحكم السياسي والاقتصادي، الأمر المطلوب في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وتمكنت بعثات الدعم الأولى من زيارة غانا ورواندا وموريشيوس وكينيا للإعداد لاستعراض هذه البلدان هذا العام. كما تمكنت لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة من تحديد ٢٠ مشروعا للبنية التحتية تحظى بأولوية عليا في مجالات تشمل الطاقة والنقل والمياه والتصحاح والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وهي مجالات حيوية للتنمية الأفريقية.

ونرحب بالدعم الذي أظهره المجتمع الدولي لتنفيذ مبادرات الشراكة الجديدة من خلال إدراج مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية والعملية الصينية – الأفريقية وصندوق الهند وأفريقيا. ونشيد بالتزام الأمين العام بمساعدة الشراكة الجديدة وإنشاء الفريق الاستشاري مؤخرا لمساعدة الأمين العام في رصد الدعم الدولي.

ونشعر بالتشجيع إذ نلاحظ أن المساعدة الدولية المقدمة إلى أفريقيا في العامين الماضيين وارتفعت من ٢٢,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٣,٠٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. كما أن الاستثمار المباشر الأجنبي ازداد من ١١ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. واستفاد ٢٣ بلدا أفريقيا من تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونشعر بالتشجيع إذ نلاحظ أن قادة مجموعة الدول الثماني مددوا تلك المبادرة عامين آخرين. وإضافة إلى ذلك، فإن البلدان الأفريقية استفادت من مختلف تدابير التسهيلات التجارية.

ولكن، بالرغم من ذلك التعاون، فإن أفريقيا – كما أبرز في تقرير الأمين العام (A/59/206) – ما زالت بحاجة إلى المزيد من العون وتخفيف الدين والاستثمار الأجنبي والمساعدة التجارية لكي تنفذ الشراكة الجديدة. ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيواصل تقديم الدعم المستمر لضمان التنفيذ الكامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويشكل السلام والاستقرار شرطين مسبقين للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وبدون تهيئة بيئة معززة للسلام والاستقرار، لا يمكن للمرء أن يحقق تقدما في التنمية الاقتصادية. ويشعر وفدي بالسرور على نحو خاص للتصريح الوارد في التقرير الأخير للأمين العام (A/59/285) ومفاده أن أفريقيا تنعم بالمزيد من السلام اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولكن بعض المسائل المستمرة في أفريقيا أظهرت أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق السلام والاستقرار. ونشيد بمساعي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للاضطلاع بدور أكبر في حفظ السلام.

ونحيي إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ وتدشينه الرسمي. ولا شك

أن مشاركة القوات الأفريقية لحفظ السلام في مناطق الصراعات في المنطقة سيسهم في تحقيق سلام أعظم في أفريقيا.

وأحد أكبر الأخطار التي تشكل تحديا للأمم الأفريقية هو الانتشار العالي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولهذا المرض إمكانية حرمان العديد من البلدان في أفريقيا من أكثر مواردها البشرية القيمة والقوى العاملة المنتجة. كما أنه يؤذي النساء والأطفال بتدمير أسرهم وحياتهم الاجتماعية. ويطالب وفدي بالتنفيذ الناجح لمبادرة ''٣×٥'' لمنظمة الصحة العالمية، التي ترمي إلى توفير العلاج لـ ٣ ملايين شخص بنهاية عام ٢٠٠٥. ومن أعماق تلك الأزمة الصحية يجب السعي بقوة وراء وضع خطة علاج ملائمة، إضافة إلى أنشطة الوقاية والتعليم. كما يطالب وفدي بتوفير الأدوية بكلفة معقولة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا.

ومصدر القلق الصحي الآخر في أفريقيا هو الملاريا. فحالات الإصابة بالمرض تقدر بما يزيد على ٣٠٠ مليون حالة كل عام في جميع أرجاء العالم، ينجم عنها أكثر من مليون وفاة. وتوجد ٩٠ في المائة من حالات الملاريا في أفريقيا، خاصة جنوب الصحراء الكبرى، وتؤثر في معظم الأحيان على الأطفال والنساء الحوامل. ونشيد بحملة دحر الملاريا، التي شنت بالمشاركة بين منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي ترمي إلى خفض عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ وبنسبة ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وبينما ندخل منتصف مدة عقد الأمم المتحدة لدحر الملاريا في البلدان النامية، نرى أن أفريقيا ما زالت تواجه خطر ذلك المرض. ولا بد أن تضاعف وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهودها لتحقيق أهداف العقد.

وبالإضافة إلى تدابير الدعم الدولية، يضطلع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور هام في التنمية الأفريقية. ويؤمن وفدي بشدة بأن التعاون بين بلدان الجنوب يستكمل جهود المجتمع الدولي لمساعدة التنمية الأفريقية. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز التعاون بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأفريقيا. وكما ذكر الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لا شك أن مؤتمر القمة المقبل للرابطة وأفريقيا في باندونغ عام ٢٠٠٥ سينشط روح باندونغ ويؤدي إلى زيادة التعاون في الميادين الاجتماعية والاقتصادية بين مجموعتينا الإقليميتين.

وفي عالم يتصف بالعولمة، لا يمكن للمرء أن يبقى لا مباليا بالأحداث التي تتكشف في أي ركن من أركان العالم. وإذا لم نتصرف بما يكفي من النشاط لمعالجة مشاكل أفريقيا، فإن ذلك سيضر بالحياة في كل مكان. وبناء على ذلك، يدعو وفدي إلى إيجاد زخم مستمر لتنفيذ الشراكة الجديدة إلى أقصى حد ممكن وإلى تعزيز تعاون المجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق تطلعات الشعوب الأفريقية الزميلة.

السيد شاه (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إنه لامتياز كبير لي أن أشارك في هذه المناقشة الهامة اليوم، التي تركز على الصلة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية. وتقريرا الأمين العام – أحدهما عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/59/206)، والآخر عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) (A/59/285) يستكمل كل منهما الآخر. ويقدم التقريران صورة شاملة مترابطة لجهود القارة لحل الصراعات، وتثبيت استقرار السلام وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية في أفريقيا.

وقد أبلغ الأمين العام عن إحراز تقدم منتظم في مجالي صنع السلام وحفظ السلام في أفريقيا. ومما يدعو إلى

التشجيع أنه، بالمقارنة بعام ١٩٩٨، انخفض عدد البلدان الأفريقية التي تعيش في حالة صراع مسلح أو تواجه أزمة سياسية عميقة، ويعزى ذلك جزئيا إلى التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة. وتشارك القيادة الأفريقية والمؤسسات الأفريقية اليوم بشكل متزايد في البحث عن حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. ويتحمل الاتحاد الأفريقي ومجلسه للسلام والأمن مسؤوليات هامة. وتقدم الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إسهامات ملحوظة في إرساء السلام والأمن على الصعيد الإقليمي. كما أن تعاون الأمم المتحدة وتنسيقها مع هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تطورا بقدر كبير. وهذه الاتجاهات، في رأي وفدي، إيجابية جدا ولا بد من المحافظة عليها وزيادة تعزيزها. وإننا نؤيد اعتزام الأمين العام استكشاف سبل جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ولئن كانت هذه الإنجازات جديرة بالإعجاب، فإن صراعات جديدة وأزمات معقدة ما زالت تعصف بأفريقيا. ومخاطر الارتداد إلى الصراع حقيقية اليوم إذ أن هناك اتجاهات جديدة ومصادر للصراع تمثل تهديدات محتملة للسلام والأمن. وقد ذكر الأمين العام الفقر، والبطالة بين الشباب بصورة خاصة، في ذلك السياق. كما ذكر الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعة والاتجار بها بوصفهما مصدرا رئيسيا لانعدام الاستقرار في أفريقيا. ولا يمكننا أن نتفق أكثر من ذلك مع آراء الأمين العام. وفي رأينا، فإن العديد من حالات الصراع في أفريقيا اليوم ناجمة مباشرة من سياسات الفقر والندرة.

ويشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مصدرا آخر لزعزعة الاستقرار، مثله مثل الضغوط الديموغرافية والعوامل الإيكولوجية، وقد أقر الأمين العام بذلك في تقريره.

وباكستان صاحبة مصلحة كبيرة في استثمار المجتمع الدولي في أفريقيا. ونؤمن بأنه لا يمكن تحقيق إمكانيات أفريقيا بشكل كامل ما دامت الصراعات محتدمة في القارة. وباكستان على اقتناع بأنه لا يمكن ضمان السلام المستدام إلا بتطوير وكفالة استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراع، والتصدي للأسباب الجذرية للصراع، وتعزيز القدرات الطويلة الأجل للتسوية السلمية للتراعات، وحشد الموارد لبناء السلام وللتعمير وللتنمية بعد انتهاء الصراع. ولا بد أن تعمل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالترافق من أجل تطوير استجابة سياسية شاملة ومتكاملة ومتماسكة.

ويسرنا أن الجهود مستمرة بالفعل لبناء شراكة مجدية وفعالة للتصدي للتحديات العديدة في أفريقيا. ونشيد بالقيادات الأفريقية على رؤيتها في إطلاق الشراكة الجديدة، وهي مبادرة تقودها أفريقيا وتملكها أفريقيا وتدفعها أفريقيا وتوفر إطارا متكاملا وشاملا للنمو المستدام والتنمية في أفريقيا. ومن المناسب، أن الشراكة الجديدة تحدد رؤية واسعة لمستقبل أفريقيا، وتحدد استراتيجية لتحقيق تلك الرؤية وتصوغ برنامجا للعمل يركز على عدد من المجالات الأساسية التي تحظى بالأولوية.

ويلاحظ تقرير الأمين العام أن الشراكة الجديدة أحرزت تقدما كبيرا في تطوير أُطُر سياسات عامة قطاعية، وتنفيذ برامج محددة ومشروعات وتحديد أهداف للانفاق في المجالات القطاعية التي تحظى بالأولوية في الشراكة الجديدة، بما في ذلك، في جملة أمور، البنية التحتية والصحة والتعليم والزراعة والبيئة. وهذا أمر يبعث على الطمأنينة حقا. إذ ما كان بالإمكان تحقيق أي من هذا من دون العزيمة والإرادة السياسية الجماعية للبلدان الأفريقية لجعل الشراكة الجديدة تعمل من أجل التنمية.

إن التقدم المحرز لا يدع مجالا للشك، ولكنه، لسوء الحظ، ما زال دون مستوى الإمكانيات الحقيقية للشراكة الجديدة. وتواجه القارة الأفريقية قيودا صارمة في التنفيذ الفعال للعديد من برامجها. وفي مقدمتها، النقص الخطير في الموارد المالية لبلوغ الأهداف والوفاء بالحاجات القائمة.

ثمة أدلة واضحة بأن الأهداف الإنمائية للألفية ستظل بعيدة إلى حد كبير عن متناول أفريقيا ما لم يضطلع بأعمال جوهرية لتعزيز التدفقات الحالية للمساعدة الإنمائية بغية توليد الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعجز أفريقيا عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيعتبر فشلا للشراكة الجديدة أيضا.

ويتعين معالجة قضية تدفق الموارد بفعالية وبسرعة، بدعم ومساعدة من المجتمع الدولي. ويستشهد تقرير الأمين العام بأعمال شتى اضطلع بها المجتمع الدولي لدعم الأنشطة والمبادرات الإنمائية في أفريقيا. لكن وفدي يؤمن بأن هناك الكثير الذي يجب القيام به، ويجب القيام به على وجه الاستعجال.

وثمة بين المساعي مسعى مهم معترف به في التقرير، ألا وهو التخفيف من الديون، بما في ذلك إعفاء أفريقيا من ديون الشركاء من البلدان المتقدمة النمو. وهذا تطور مرحب به. وتلك الجهود ينبغي التوسع فيها لتشمل بلدانا أفريقية أخرى تعاني من ضيق مالي.

إن الارتفاع المستمر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا يشكل إشارة مشجعة أخرى، على الرغم من أن الأرقام تعتبر ضئيلة مقارنة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة. ونشعر بأن دعم الاستثمارات، وتوسيع التجارة عن طريق تيسير وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق، وبناء القدرة والموارد البشرية تشكل أهم الأدوات لوضع أفريقيا على طريق التنمية السريعة. ونؤمن بأن تلك الإجراءات ينبغي أن تكون الركائز الأساسية الثلاث لشراكة إستراتيجية بين أفريقيا وبقية العالم.

ونرى أيضا أن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية ومؤتمر المنظمة دون الإقليمية الآسيوية – الأفريقية الذي عقد مؤخرا ومبادرات أخرى مشابهة تشكل كلها جزءا من عملية مهمة قادرة على إكمال الجهود المبذولة في إطار الشراكة الجديدة.

إن التماسك في السياسات العامة يشكل تحديا أساسيا في مجال رسم السياسة لأفريقيا بقدر ما هو لبقية العالم النامي في سياق الدعم الدولي. لذلك نود أن نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الحاجة القديمة العهد إلى إستراتيجية إنمائية متكاملة ليس لأفريقيا فحسب، بل أيضا لأجزاء العالم النامية الأخرى.

وباكستان بدورها ساندت دائما بنشاط المبادرات الساعية إلى حسم المشاكل والأزمات التي تواجه بلدان أفريقيا. وكنا أيضا مناصرا قويا للتنفيذ الفعال المبكر للشراكة الجديدة. وساندت باكستان بلا انقطاع الطموحات السياسية والاقتصادية لأفريقيا. ونفخر بنفس القدر بمشاركتنا في شتى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ويواصل أفرادنا العسكريون والمدنيون خدمة عمليات الأمم المتحدة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والصومال وكوت ديفوار وليبريا وناميبيا والصحراء الغربية.

وعلى المستوى الوطني مافتئت حكومة باكستان تدير بنجاح برنامجا للمساعدة التقنية الخاصة لأفريقيا منذ ١٩٨٦، وهذه الحقيقة تم الاعتراف بها في تقرير الأمين العام. وقد استفاد مئات من المهنيين الأفارقة الشباب في شتى الميادين من البرنامج الجاري ذاك.

أود أن اختتم بالقول إن الصراع ما انفك، منذ وقت طويل، يستترف الطاقات الأفريقية. وإن الشعوب الأفريقية تظل تعاني من عواقب ذلك. والتحديات التي تواجهها القارة تحديات هائلة، لكن أفريقيا بدأت أخيرا ترى أمامها فرصة الخروج من المأزق. وتمثل الشراكة الجديدة إطار عمل واقعيا لتجاوز التحديات التي تواجه أفريقيا. إن الالتزامات موجودة، وكذلك الخطط. وقد آن أوان أن يترجم العالم أقواله إلى أفعال. وهذا واجب أخلاقي فضلا عن كونه مسؤولية سياسية.

السيد جانغون – بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يثني وفدي على البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي والبيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين. ونشارك المتكلمين السابقين في الترحيب بهذه المناقشة عن مسألة مهمة هي مسألة تنمية أفريقيا.

نود أن ننتهز هذه الفرصة للإعراب عن خالص شكرنا للأمين العام على حرصه الثابت على أفريقيا. وقد انعكس ذلك الحرص في تعيين مسؤول بالأمانة العامة – السيد إبراهيم غمباري – للتعامل مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). وإننا نهنئ السيد غمباري على التقرير الرائع المقدم بشأن ذلك البند.

بالنسبة إلى أفريقيا، تمثل الشراكة الجديدة، في عصر العولمة هذا، أداة حاسمة الأهمية لكل الاستراتيجيات الإنمائية، في وقت يجري فيه تعزيز التكتلات الإقليمية ودون الإقليمية. وإن الاهتمام المتواصل لا من جانب الدول الأفريقية فحسب، ولكن أيضا من المجتمع الدولي بصورة عامة ومن مجموعة الدول الثماني بصفة خاصة إنما يشهد على أهمية الشراكة الجديدة.

لقد جاء في تقرير الأمين العام المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ أن قدرا كبيرا من التقدم قد تحقق رغم القيود والصعوبات الواضحة. فقد تم الاضطلاع بمشاريع بنية تحتية رئيسية، تحت رعاية رؤساء الدول والحكومات، في قطاعات النقل والطاقة والإصحاح ومياه الشرب وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

والاستراتيجية الصحية التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي لخوض كفاح متكامل ضد الأمراض مشجعة لأن الأمراض لا تعرف حدودا. وفيما يتعلق بالملاريا على وجه التحديد، التي تكاد عواقبها من حيث قدرتها التدميرية تبلغ مستوى عواقب وباء الإيدز في أفريقيا، سيكون من شأن زيادة موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أن تجعل من الممكن القضاء على هذا الوباء الذي يخلق عقبة حقيقية في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا.

قطاعات التعليم والبيئة والإصحاح كلها قطاعات ذات أولوية للتنمية المستدامة، لكنها، للأسف، لا تستأثر باهتمام المستثمرين. وإننا نرحب بحقيقة أن الشراكة الجديدة أخذتها في الحسبان ووضعتها في مركز الصدارة.

وكوت ديفوار، التي يعتبر اقتصادها اقتصادا زراعيا في الأساس، ترحب بالبرنامج المتكامل الذي يقضي بتخصيص نسبة ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية للقطاع الزراعي الحيوي، الذي يعمل فيه أكثر من نصف سكانها.

ونساند آلية استعراض الأقران الأفريقية – فهذا نظام أصيل حقا يكفل قيام الشراكة الجديدة على أسس من الحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان.

وفي عصر العولمة هذا، أصبح التعاون بين الدول وفيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية العمود الفقري لكل سياسات استئصال الفقر.

وفي هذا الصدد، أدت كوت ديفوار وما برحت تؤدي دائماً دوراً نشطاً للغاية في منظمات التعاون دون الإقليمية، في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، فضلاً عن المنظمات على صعيد القارة، وكما شاركت في منظمة الوحدة الأفريقية السابقة تشارك الآن في الاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر. وفي ورقة استراتيجيتنا لخفض الفقر، وفي جميع خططنا للتنمية يؤخذ البعد دون الإقليمي من منطلق التضامن دائماً بعين الاعتبار.

ويمثل التمويل مفتاح نجاح أو فشل المشاريع. وهنا ننوه بالجهود الكبيرة الجاري بذلها من جانب البلدان الأفريقية لإتاحة الموارد للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على الرغم من احتياجاتها الوطنية الضخمة. ونرحب أيضاً بالدعم المقدم من المجتمع الدولي بصفة عامة، وخاصة دعم مجموعة الثمانية، الذي يظهر في تضامنها من خلال مختلف الصكوك والآليات. وفي جملة ما تشمله، منتدى الشراكة الأفريقية الذي أنشأته منظمة التعاون والتنمية، ولجنة أفريقيا، التي أنشأتها المملكة المتحدة، وشركة تحدي الألفية وقانون النمو والفرص في أفريقيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتمديد مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى عام ٢٠٠٦، ومبادرة الاتحاد الأفريقي ''أي شيء فيما عدا الأسلحة''.

وفي هذا السياق، ترحب كوت ديفوار باعتماد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في جنيف مجموعة اتفاقات إطارية تنص على طرائق لإجراء المفاوضات ضمن برنامج الدوحة الإنمائي، ومنها أطر تعالج الزراعة بوجه عام، والمشاكل المتعلقة بالقطن وإلغاء أشكال الدعم للصادرات بوجه خاص.

بيد أن التضامن الدولي وحده لا يكفي. فالواقع أنه لم يخصص لأفريقيا سوى ما نسبته ٥ في المائة، منها واحد في المائة فقط خصص لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من مجموع ٧٠ مليون دولار قدمتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي للدول النامية على هيئة قروض طويلة الأجل. ونرى أن تمكين البلدان الأفريقية من الحصول على مزيد من الموارد بتيسير سبل وصولها إلى الأسواق وخفض أعباء ديونها فكرة جيدة. ولعمل ذلك، تعتمد البلدان الأفريقية على أخذ البلدان المتقدمة النمو باتجاه بنّاء لكفالة النجاح في إنجاز برنامج الدوحة الإنمائي، وخاصة فيما يتعلق بالزراعة.

وجميع الجهود المبذولة لتحقيق التنمية في أفريقيا معرضة للخطر بسبب الصراعات الاجتماعية والمسلحة التي تتعاقب على هذه القارة باستمرار. فقد نشر ثلث عمليات حفظ السلام الأخيرة في أفريقيا. وهذه الصراعات، التي ترجع لأسباب مختلفة ومتنوعة، سواء داخلية أو خارجية، في كثير جداً من الأحيان تجد مرتعاً خصباً للتكاثر في ظل الفقر. وبالرغم من أن تلك الأزمات وطنية فإن لها تداعيات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ونظراً لطابعها العابر للحدود فهي تهدد بأن تعرض للخطر تنفيذ مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولهذا السبب، ترى كوت ديفوار أن تسوية هذه الأزمات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الجانب المتعلق بعبور الحدود. وفي هذا السياق، نعرب عن تأييدنا الكامل للخطة العامة التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العامة لتحقيق الاستقرار من أجل إحلال سلام دائم في غرب أفريقيا، وهي منطقة فيها ثلاثة بلدان إما في حالة صراع أو في حالة ما بعد انتهاء صراع.

وينبغي أن يولى اهتمام خاص كذلك في إطار الجماعة أو الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات. وهذا المنع يعني التعاون فيما بين الدول المتجاورة بصدق وإخلاص في مجال الأمن.

وتنادي كوت ديفوار في وقت واحد بالتضامن الدولي ومراعاة مبادئ الحكم الرشيد والمسؤولية عن نجاح الشراكة الجديدة.

السيد لوبيز كليمنتي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أفريقيا في نظر الكوبيين أبعد ما تكون عن مجرد أحد الأماكن التي ترد في دروس الجغرافيا، فهي موضوع اهتمام حيوي. ولا يستطيع أحد أن ينكر التأثير العميق الذي أحدثه على تكوين ما نعرفه اليوم بالدولة الكوبية الإرث الموروث عن الأفريقيين الذين جلبهم المستعمرون الإسبان عبيداً إلى الجزيرة. فقد كانت حقول كوبا آنذاك تدوي بصيحات من انتُزعوا قسراً من أحبائهم وكثيراً ما كانت تسمع فرقعة السياط في أيدي من حققوا لأنفسهم الثراء من عرق أولئك الرجال والنساء. وشهدت جميع أنحاء القارة الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي مناظر مماثلة. فقد كان طريق الرقيق جزءاً لا يتجزأ من الاستغلال الصارخ للقارة وإفقارها. واليوم يحاول الكثيرون أن يتجاهلوا أو يبرروا، بل وأسوأ من ذلك، أن يمحوا ذلك الفصل المؤسف من التاريخ الحديث.

وقد كانت كوبا شاهداً فريداً على روح التمرد لدى الأفريقيين وأبنائهم، وعلى إسهامهم في حركات النضال من أجل الاستقلال، وإيجاد ثقافة وطنية حقة هي مصدر اعتزاز لنا جميعاً.

وقد قيل الكثير عن الأوضاع الراهنة في أفريقيا وعن تراكم احتياجات تلك المنطقة بعد قرون من الاستغلال والنهب. وفيما يتعلق بكوبا، ما دام النظام السياسي والاقتصادي الحالي باقيا، حيث تستهلك القلة كل شيء تقريباً وتحرم غالبية سكان الأرض مما يطلق عليه منافع العولمة التحررية الجديدة، فلن تحل مشاكل العالم الثالث، وبخاصة مشاكل القارة الأفريقية. ذلك أن العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تترك أفريقيا في وضع مجحف تماماً. ومن الأدلة على الظلم البشع أن سكان أفريقيا الذين يشكلون نسبة ١٨,٥ في المائة من سكان العالم والذين تحتضن أراضيهم أكبر قدر من احتياطيات الموارد الطبيعية الموجودة في أي مكان من العالم، يتقاسمون ما نسبته ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم وما لا يزيد عن ٢ في المائة من التجارة العالمية.

وتشير المبادرات التي يرد وصفها في تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/59/206) إلى حدوث علامات على تحسن متواضع في بعض مجالات مثل الإعفاء من الديون وإتاحة المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن البيانات المقدمة في تلك الوثيقة قاطعة: ففي ٢٠٠٢ لم تتلق الدول الأفريقية سوى ٢٢,٢٣ مليون دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية من البلدان المانحة، بينما دفعت ٣٩,٥٣ مليون دولار لخدمة ديون الدائنين، أي لنفس هذه الجهات المانحة. ولا يزال الدين ينمو. ولا تزال أفريقيا، ومعها بقية العالم الثالث، بسبب النظام الدولي الجائر الذي نرزح تحته، تمول الوفرة في البلدان الغنية.

وإضافة إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية، لا يزال الشعور بإرث الانقسامات الجغرافية الاستعمارية قائماً. إذ يوجد في أفريقيا في الوقت الراهن من الصراعات المسلحة أكثر مما في أي منطقة أخرى. وهي تشكل عقبة إضافية تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن لها آثاراً مدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وقد بذلت جهود كبيرة على الصعيد الإقليمي لحل تلك المشاكل. ويحتاج الأمر أكثر من أي وقت مضى إلى أن تأخذ الأمم

المتحدة بنهج متكامل لتسوية الخلافات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في هذه القارة.

وتحتاج الشعوب الأفريقية إلى دعم المجتمع الدولي. فلا بد لها من تكريس الموارد التي تملكها لسداد ديونها الخارجية بينما تحاول تحقيق التنمية. وتنفق أفريقيا اليوم على خدمة الدين أربعة أمثال ما تنفقه على التعليم والصحة مجتمعين. وهذه الحالة يتعذر قبولها، ويجب أن يكون التعاون خالياً من جميع الشروط ومن أشكال التدخل. والواقع أن الحاجة ماسة إلى أن يتوخى التعاون إتاحة معاملة خاصة وتفضيلية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، والاستقرار في أسعار السلع الأساسية، والإعفاء الكامل والفوري من الدين، وسبل الحصول على التكنولوجيا، وزيادة ملموسة في المساعدة الإنمائية الرسمية، والموارد المالية الضرورية.

ومن المبادئ الرئيسية في سياسة كوبا الخارجية الممارسة المستمرة للترعة الدولية والتضامن مع شعوب العالم الأخرى. ويتمثل التعبير الحقيقي عن ذلك في سياسة التعاون مع بلدان القارة الأفريقية، الجاري اتباعها منذ الأيام الأولى للثورة الكوبية.

وكوبا قدمت التعاون والتضامن من دون مصلحة خاصة لكل بلدان القارة الأفريقية تقريباً. ومن بين القطاعات الرئيسية التي قدمنا فيها التعاون الصحة والتعليم والرياضة والزراعة ومصائد الأسماك والبناء والموارد المائية والتخطيط المادي. وخلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ٢٠٠٣، قدم ما مجموعه ٣٩٥ ٨٦ كوبياً خدمات في ٣٨ بلداً أفريقياً. وفي منتصف عام ٢٠٠٤، كان هناك ما مجموعه ٤٠٧ ٢ من الكوبيين يقدمون خدماتهم في ٢٩ بلداً أفريقياً. ومن بين برامج التعاون التي تشارك فيها كوبا، نشير بصفة خاصة إلى برامج الرعاية الصحية الشاملة، والأمن الغذائي، ومحو الأمية، والوقاية من الإيدز، ومكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض، ودعم المدارس الطبية، وتدريب الموارد البشرية وبرامج أخرى. وهناك برامج تعاونية أخرى في المجالات الاجتماعية – الاقتصادية خاصة لدول بعينها.

ويتم كل ذلك بالرغم من شح الموارد في كوبا التي تخضع منذ ما يزيد على أربعة عقود لحصار اقتصادي وتجاري ومالي صارم، ازدادت حدته واتسع نطاقه خارج أراضيها خلال السنة الماضية.

إن أفريقيا تستحق الاحترام والتضامن قبل كل شيء. وبغية حل مشاكلها، فهي لا تحتاج إلى مزيد من المشورة أو الصيغ الدخيلة للتنمية. البلدان الأفريقية لا تحتاج إلى عطف الآخرين، وإنما تحتاج إلى موارد مالية وتكوين رأسمال بشري والوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات. إن أفريقيا تستحق تسوية الدين التاريخي لقرون من الاستغلال والنهب تسوية نهائية.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): استهل بياني بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (A/59/206) الذي أعده بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٣٣/٥٨ بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونحن نجتمع هنا اليوم لاستعراض تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، يسعدنا أن نعلم من خلال تقرير الأمين العام أن البلدان الأفريقية حققت تقدماً خلال السنة الماضية في وضع أطر للسياسات القطاعية، وتنفيذ برامج ومشاريع محددة وبلورة أهداف للانفاق على أولويات قطاعية مختارة في الشراكة الجديدة. ومن الناحيتين النظرية والعملية، لاحظنا تقدماً في مجالات رئيسية مثل البنية الأساسية والصحة والتعليم والبيئة والسياحة والزراعة والعلم

والتكنولوجيا والتصنيع. وفضلاً عن ذلك، بذلت جهود كبيرة لإدماج البعد الجنساني في تخطيط وتنفيذ الجوانب المختلفة للشراكة الجديدة. والزيادة في تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية علامة مشجعة أخرى.

هذا التقدم يكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها غالبية البلدان الأفريقية والمستوى المنخفض للتنمية في تلك البلدان. وبعد عقود من التوتر والأعمال القتالية التي طال أمدها، ها هي أفريقيا تتحرك، أخيراً، على طريق التنمية. والدعم المتبادل بين البلدان الأفريقية في كفاحها من أجل الاستقلال والحرية يقرب بين شعب فييت نام والشعوب الأفريقية التي تستحق تهنئتنا الخاصة والصادقة على ما حققته من إنجازات.

لقد عدَّد الأمين العام في تقريره التحديات والقيود التي تواجهها البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وذكر، في جملة أمور، مشاكل المالية العامة، وأثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على القطاعات المختلفة، وعدم جني سائر البلدان الأفريقية منافع تحرير التجارة بصورة متكافئة. وتلك التحديات والقيود ليست جديدة، ولا تقتصر على البلدان الأفريقية. وما يود وفدي أن يؤكد عليه هنا هو أنه فيما تحاول البلدان الأفريقية الحفاظ على التقدم الأولي المتواضع الذي حققته في تنفيذ الشراكة الجديدة وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والبناء عليه، فإن تلك التحديات والقيود سوف تجعل مهامها أكثر صعوبة، ما لم تواجه بشكل فعال.

وفي هذا السياق، وإلى جانب المساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو، فإن التعاون والمساعدة فيما بين بلدان الجنوب أمر ضروري للبلدان النامية في تنفيذ الشراكة الجديدة. ويسعدنا أن نلاحظ أنه على مر السنين، قدم الكثير من البلدان النامية من قارات أخرى المساعدة للبلدان الأفريقية. ونعتقد أن منتدى قطاع الأعمال الآسيوي – الأفريقي الذي سيعقد في وقت لاحق من الشهر الحالي، ومؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي الذي سيجري تنظيمه في العام القادم مبادرتان هامتان في هذا الاتجاه.

وقد ذكر الأمين العام، وعن حق، أن الأمم المتحدة لديها دور رئيسي ينبغي أن تقوم به في تعبئة الدعم للشراكة الجديدة. ونحن نقدر تقديراً عالياً جهود الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة في هذا الصدد ونرحب بها، ونأمل أن الفريق الاستشاري الذي أنشأه الأمين العام بشأن الدعم الدولي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا سوف يتحقق له النجاح في حواره مع شركاء أفريقيا في التنمية بغية تعزيز الدعم لتلك المبادرة.

وإلى جانب الصداقة والتضامن، ترى فييت نام في البلدان الأفريقية إمكانيات كبيرة لتعاون مفيد للطرفين في مختلف المجالات، بما في ذلك الزراعة والصحة والتعليم والتجارة والاستثمار وغيرها. وعلى مر السنين، وبرغم مواردنا المحدودة، سعت فييت نام جاهدة لتشجيع التعاون المتعدد الأوجه مع البلدان الأفريقية. وهناك المئات من الخبراء الفييتناميين في مجالي التعليم والطب يعملون في البلدان الأفريقية. ولعدة سنوات، وفي إطار شكل جديد من أشكال التعاون – أي التعاون الثلاثي الأطراف بمشاركة فييت نام وبلد أفريقي وطرف ثالث مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة – تم إيفاد مئات من خبراء الزراعة الفييتناميين إلى السنغال وبنن والكونغو وتنزانيا ومدغشقر لمساعدة أصدقائنا الأفارقة في مجال التنمية الزراعية.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، اتخذنا مبادرة نظمنا بموجبها في هانوي مؤتمراً دولياً عنوانه ”فييت نام – أفريقيا: فرص للتعاون والتنمية في القرن الحادي والعشرين“ شارك فيه وزراء ومسؤولون من الرتب العالية ينتمون إلى ٢٤ بلداً

أفريقياً وتسع من وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الفرانكوفونية الدولية. و لم يقتصر إسهام المؤتمر على تحقيق مزيد من التفاهم المتبادل، بل ساعد أيضاً على إيجاد قوة دفع جديدة في مجال تنمية العلاقات التعاونية بين فييت نام والبلدان الأفريقية. ونحن نتطلع إلى مزيد من الإسهامات في تنفيذ الشراكة الجديدة.

السيد أولهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم أفريقيا. ويود وفدي أيضاً أن يتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الموحد الثاني عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/59/206)، وتقريره عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره بشأن أسباب الصراع وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/59/285)، وكذلك تقريره المعنون ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“ (A/59/261).

إن التقرير الموحد الثاني للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لتلك المبادرة وثيقة نرحب بها حيث إنها تسلط الضوء على برامج الشراكة الجديدة وأنشطتها وما استجد من تطورات بشأنها، ويبين إلى أي حد تدارست الحكومات الأفريقية ظروفها. واتساع نطاق خطط تلك الشراكة وما تنطوي عليه من ضرورة التنسيق والالتزام هي مؤشرات واضحة على جدية الغرض الذي تسعى أفريقيا إلى تحقيقه. ولا شك في أن القارة ستظل متخلفة في قدراتها ولن تتمكن من اللحاق بركب الاقتصاد العالمي ما لم تتخذ خطوات كبيرة على طريق العمل المشترك ككل. ويثلج صدورنا أن تقرير الأمين العام يبين الشوط الطويل الذي قطعته أفريقيا والانتقال من مجرد الشعارات والأقوال إلى الخطط والهياكل العملية والتفاصيل المالية.

إن تاريخ أفريقيا فيما يتعلق بالتنمية قد شهد الكثير من الجهود القطرية الفردية، إلى جانب بعض مظاهر التعاون الإقليمي. ولكن، في ظل الشراكة الجديدة، نواجه الآن تحدي التفكير والتصميم والأداء على نطاق قاري مطرد. وبهذه الطريقة، يمكننا أن ندرك قدراتنا القارية، وأن نحدد أهدافاً واقعية في أطر زمنية محددة، إلى جانب تحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافنا وغاياتنا. ويمكننا أيضاً تحديد أولويات جهودنا، ورصد وتقييم تقدمنا ومواءمة أهدافنا وفقاً لذلك.

وعلى الرغم من أن هذه لمحة موجزة بدأنا ندرك أكثر جسامة المهام التي تنتظرنا: أين نقف الآن؛ وما أحرزناه من تقدم، بل وما لم يتحقق من تقدم أحياناً؛ وما لدينا من موارد، وما ليس لدينا منها وعلينا أن نسعى للحصول عليه.

وكما يشير الأمين العام، عن حق، فإن سمة مميزة للشراكة الجديدة هي الجمع بين الأطر السياسية بشأن قضايا بعينها فيما يتعلق بتنفيذ برامج ومشاريع في المجالات القطاعية ذات الأولوية. وقد تميز العام الماضي بإحراز تقدم في وضع أطر لسياسات قطاعية، وتنفيذ برامج ومشاريع محددة ووضع أهداف للإنفاق على أولويات قطاعية منتقاة في إطار الشراكة الجديدة. والفصل الثاني من تقرير الأمين العام، بشأن الإجراءات التي اتخذها البلدان والمنظمات الأفريقية، يبرز الجهود المتخذة في إطار تلك المبادرة في عدد من المجالات الهامة، مثل البنية الأساسية والصحة والتعليم والبيئة والسياحة والزراعة والعلم والتكنولوجيا والتصنيع. وثمة انطباع واضح بأنه تم إنجاز جانب كبير من العمل والتحليل في مجال تحديد التكاليف والأولويات والاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات. وإدماج أطراف وجهات أخرى، مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والهيئات الرسمية، يدلل على اتجاه نية أفريقيا إلى عدم استبعاد أحد في سعيها إلى التنمية والتجديد.

إن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تجمع طائفة واسعة من المؤسسات والمنظمات والقادة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمانحين والمستثمرين. ويقول الأمين العام في تقريره:

”مع مضي تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقا قدماً، تمس الحاجة إلى تعزيز الشراكة، التي تعمق فيها البلدان الأفريقية التزاماتها بأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويتخذ فيها شركاء التنمية مجموعة من التدابير والإجراءات الموجهة بعناية من أجل إعطاء دفعة كبرى للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ...“.

”أثبتت البلدان الأفريقية عملياً التزامها بدفع عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“. (A/59/206، الفقرتان ٦٦ و٦٧).

ومن الضروري الآن أن يتقدم المانحون للالتقاء مع أفريقيا في منتصف الطريق، وذلك هو الفهم العام إن دللت أفريقيا على جديتها.

ومن الواضح أن سلسلة القيود المعتادة التي تواجهها البلدان الأفريقية، مثل التوجهات المتصلة بأسعار السلع، وتهافت مبادرات تخفيض الديون من جانب العالم الصناعي، والمساعدة الإنمائية الرسمية غير الكافية، واستمرار القيود التجارية والاستثمارات الخاصة المحدودة والشديدة التركيز والسياسات الاقتصادية الكلية المعوقة التي تفرضها مؤسسات خارجية، تساعد على تفاقم الحالة البائسة لأفريقيا.

وأي مناقشة بشأن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لا بد أن تتناول استمرار تفشي الفقر في أفريقيا. وهذه الحالة وحدها تجعل تحقيق الشراكة الجديدة أكثر إلحاحاً من خلال تهيئة الظروف للتنمية المستدامة وتنفيذ مشاريع في المجالات ذات الأولوية. ومن الضروري بالأخص عكس الاتجاه التصاعدي للبطالة بين الشباب، التي قد تشكل تهديداً للاستقرار في كثير من البلدان. وعلى نفس المنوال، لا بد من معالجة الضغوط الديموغرافية المتزايدة.

والتقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب الصراع والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/59/285) يثلج الصدر، وإن كان يشير إلى المخاطر القائمة. فمن جهة، يبدو أن ثمة تقدم ملحوظ في الحد من عدد حالات الصراع في القارة. وهناك أيضاً خطوات هامة على طريق إنشاء هياكل وآليات لمعالجة الصراع في أفريقيا – وخاصة في أفريقيا ذاتها وكذلك في الأمم المتحدة وهيئات دولية أخرى. والحاجة إلى الالتزام بتقديم الأموال والموارد للوقاية من الصراع مطروحة على الطاولة الآن، كما أن إنشاء قوة جاهزة أفريقية، تتوفر لها المعدات والمهارات والموارد والقيادة اللازمة، أصبحت الآن أملاً قريب المنال.

وقد يقال إنه يتعين على المرء ترتيب أولويات تحدياته وأن يتعامل معها وفقاً لذلك. فالصراع يؤدي إلى زعزعة كل شيء ويسبب حالة من الفوضى الكاملة. لذلك، قد يتعين معالجة تلك الحالة أولاً. وأفريقيا قطعت شوطاً طويلاً في هذا المضمار. فمن إجمالي ١٤ حالة صراع في عام ١٩٩٨، انخفض هذا الرقم إلى ست حالات اليوم. ومما لا يقل أهمية عن ذلك، أن معظم البلدان الأفريقية تتمتع بظروف استقرار نسبي وتحكمها أنظمة منتخبة ديمقراطياً. وقد انضم ٢٣ بلداً إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة، كما أن كل الدول الأفريقية وقّعت على إعلان الجزائر لعام ١٩٩٩، الذي يشدد على عدم الاعتراف بالحكومات الجديدة إلا إذا انتخبت بشكل دستوري. ومن المشجع أيضاً أن نلاحظ الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية للنهوض بمفاوضات السلام والقيام بدور الوساطة وصولاً إلى اتفاقات السلام. كما أن إنشاء أطر

وهياكل قانونية لمعالجة الصراعات، مثل مجلس الأمن والسلام ولجنة الحكماء في إطار الاتحاد الأفريقي، أمر يبشر بالخير. وقد أثبت الاتحاد الأفريقي فعلاً قدرته على صنع السلام وحفظ السلام من خلال نشر قوات ومراقبين عسكريين في عدد من حالات الصراع.

ولئن كان دور أفريقيا المعزز حديثاً يمثل تطوراً إيجابياً، فإن مهارات الأمم المتحدة وخبراتها ومواردها تبقى هامة. وتقرير الأمين العام يبين باستفاضة دور العديد من الإدارات والوكالات واللجان والأفراد التابعين لمنظومة الأمم المتحدة الذين يشاركون في الوقاية من الصراع وتسويته، والقائمة جديرة بالإعجاب. فكثيرون يعملون مع الاتحاد الأفريقي، وكذلك مع المنظمات دون الإقليمية، في تطوير المهارات اللازمة. وما من شك في أن ثمة حاجة إلى موارد الأمم المتحدة ومهاراتها، وإلى موارد ومهارات البلدان الصناعية، التي كثيراً ما تحجم عن تعريض قواتها للخطر في أفريقيا، بغية دعم قدرات القارة.

ومن الواضح أن ثمة مشاكل أخرى لا بد من معالجتها في حالات الصراع، من بينها حماية المدنيين وحقوقهم المدنية، ومحنة اللاجئين والمشردين داخلياً، والضغوط التي تتعرض لها البلدان المجاورة، وهي الحالات التي كثيراً ما تكون سبباً لزعزعة الاستقرار واستنزاف الجهود. وتنظيم المساعدة الإنسانية يشكل تحدياً لا يقدر على مواجهته خارج إطار الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية المختارة إلا قليل.

ولكن، لا شيء مما تقدم يشير إلى ضرورة بناء السلام بعد الصراع. فالصورة معقدة للغاية. وهنا، يشير الأمين العام إلى نقطة رئيسية، إذ يلاحظ الفرق بين الاشتراكات المقررة لصالح عمليات حفظ السلام والإسهامات الطوعية لصالح الأنشطة الإنسانية والإنمائية الهامة إبان فترات الانتقال. ويبقى ذلك الفرق عقبة تعترض الدعم المنسق اللازم لانتشال بلد من مرحلة المساعدة الإنسانية وحفظ السلام إلى مرحلة بناء الدعم لبرامج التنمية طويلة الأجل. ولا بد من توفير موارد إضافية على أساس يمكن التنبؤ به لبناء السلام في مجالات مثل تعزيز الحكم الديمقراطي، وتدعيم القدرة الإدارية، والتأكد من استقلال القضاء وتعزيز الشفافية والمساءلة. والتقدم المحرز في تلك المجالات يتصف بالتواضع والبطء.

أما الخطر المستمر، وأعني به الموت والخراب الذي تسببه الملاريا، فهو يتجاوز خطر مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بكثير. وإذ يمثل هذا الوباء شاغلاً رئيسياً، فإنه يبقى خطراً داهماً للملايين من البشر، فهو يقتل ما يزيد على المليون شخص سنوياً. والجمعية العامة قد دعت في قراراها ٥٧/٢٩٤ إلى دعم التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام (A/57/123)، مثل الدعم المقدم إلى المنظمات الشريكة لكبح الملاريا، بما فيها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل الرئوي والملاريا. وتحث تلك التوصيات أيضاً كل البلدان الأفريقية على تنفيذ توصيات أبوجا لإلغاء الضرائب والتعريفات الجمركية على الناموسيات والمواد المستخدمة في صناعتها للوقاية من انتقال العدوى وزيادة الموارد الداخلية المخصصة للسيطرة على الملاريا. وعليه، فإن ما نسعى إلى تحقيقه في هذه الجلسات وغيرها من الاجتماعات ذات الصلة، هو تحديث مركز تنفيذ التوصيات المتضمنة في قرار الجمعية العامة.

ويبرز التقرير الأخير للامين العام المعنون ”تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية“ (A/59/280) إحصاءات مزعجة تتصل بشكل خاص بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن الواضح، أن أفريقيا تمثل المحور الرئيسي لأزمة الملاريا، حيث تتزايد مقاومتها. وتقوم حاجة ماسة إلى إيجاد مركبات

علاجية وأدوية. وفي هذا الصدد، من المهم ملاحظة أن النتائج الواعدة للقاح جديد للملاريا تخضع الآن للتجارب السريرية على الأطفال من عمر عام واحد إلى أربعة أعوام في موزامبيق. ووفقا للمجلة الطبية البريطانية لانسيت، فإن اللقاح نجح في خفض الخطر بحوالي نسبة ٣٠ في المائة وخفض حالات الملاريا الحادة بأكثر من النصف. ولكن تطوير ذلك اللقاح عالي التكلفة ويقتضي دعما واضحا من الدول المتقدمة ومن المؤسسات.

ويبلغ الإنفاق العالمي على الوقاية من الملاريا وعلاجها اليوم حوالي ٤٠٠ مليون دولار كل عام، ويقدم الكثير من ذلك الدعم من مؤسسة بيل ومليندا غيتس، التي ظلت جهودها الخاصة ملحوظة. وكما ذكرت العام الماضي في بياني، فإن ما يبرز ليس حجم سخاء المؤسسة فحسب، بل أيضا كثافة تركيزها الشخصي واهتمامها بحياة الفقراء ورفاههم. كما أن إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والسل والملاريا يشكل إنجازا باهرا كبيرا يتيح إمكانية الحصول على أموال للوقاية من الملاريا تتناسب مع الاحتياجات.

أخيرا، إنه لأمر أساسي أن نلاحظ استنتاج تقرير الأمين العام بأنه يمكن علاج الملاريا ومنعها والمعافاة منها. ويمكن أن يشاهد هذا في المستوى الذي يتراوح بين انعدام الإصابة وانخفاضها في العديد من المناطق في العالم حيث تم القضاء على الملاريا. وأمكن تحقيق حالات تقدم رئيسية في العديد من البلدان ببساطة عن طريق استخدام الأدوات القائمة. وإن تطوير أدوات جديدة، مثل لقاح، يستحق دعما مستمرا بالرغم من أن تلك الأدوات قد تستغرق أعواما.

ونأمل أن ينضم المزيد من الحكومات والمنظمات إلى القضية السامية، قضية القضاء على إحدى آفات البشرية من على وجه الأرض.

السيد كريزانيفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن التقدير للأمين العام على تقريريه الشاملين المقدمين في إطار بندي جدول الأعمال قيد البحث اليوم. وتشكل الملاحظات المفصلة والتحليلات الشاملة والتوصيات العملية والاستشرافية الواردة في هذين الوثيقتين أساسا سليما لمناقشتنا.

لقد اتسم العام الماضي بعدد من الأحداث الهامة التي ستترك أثرا طويل الأجل على عملية تكامل القارة الأفريقية. واستكمل التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، وخاصة من خلال إنشاء أطرها للسياسات القطاعية، بالتعزيز المؤسسي للقارة عن طريق إنشاء البرلمان الأفريقي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبالتالي، فإن الالتزام الذي أعربت عنه البلدان الأفريقية بمبادئ الملكية والقيادة والمسؤولية المعززة للشراكة الجديدة تجري ترجمته بشكل منتظم إلى واقع في ثلاثة مجالات أساسية: الاقتصادي والسياسي والأمني.

والأمر الذي يحظى بأهمية خاصة هو التقدم المحرز في السير في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونتفق مع الأمين العام على أن ازدياد عدد البلدان الأفريقية التي وقّعت على الآلية يظهر الجاذبية المتزايدة لنهجها التطوعي. ويرى وفدي أن التنفيذ العملي لهذا المعلم الابتكاري سيساعد العديد من البلدان الأفريقية على بلوغ مستويات اقتصادية وسياسية أعلى من خلال نظام يتسم بالشفافية للرصد الذاتي والمراقبة الذاتية.

لا شك أن الدعم الدولي يشكل عنصرا حيويا لنجاح الشراكة الجديدة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالعدد المتزايد من المبادرات الدولية الرامية إلى مساعدة أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية. وتشمل هذه المبادرات

منتدى الشراكة الأفريقية ولجنة أفريقيا ومؤسسة تحدي الألفية ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، ضمن أمور أخرى. وفي هذا الصدد، فإننا على ثقة بأنه لئن كان مهما أن تتحد البلدان الأفريقية في سبيل التغلب على مشاكلها، فإن من الجوهري بقدر متساو أن يضمن المجتمع الدولي التماسك في سياسته الأفريقية، إذا أراد أن يتكلم بصوت واحد في حواره مع أفريقيا.

وهذا هو المجال الذي تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور خاص. وبالتنسيق الفعال للتوعية العالمية وحشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة، ينبغي أن تقدم الأمم المتحدة إسهاما قيما في تنفيذ الشراكة الجديدة. وهذه المهمة الشاقة تستلزم تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، فإننا نلاحظ على نحو ايجابي الأنشطة التي يضطلع بها مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا، الذي يعمل بوصفه مركز اتصال للشراكة الجديدة في منظومة الأمم المتحدة. كما نرحب بالقرار الذي أصدره الأمين العام مؤخرا بإنشاء الفريق الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة، الذي يتألف من اقتصاديين بارزين وأخصائيين إنمائيين وأكاديميين.

وأوكرانيا، بوصفها شريكا نشطا لأفريقيا، تؤيد بشكل كامل مبادئ الشراكة الجديدة وأهدافها وهي تتابع عن كثب عملية تنفيذها. ونحن على استعداد للمشاركة في تحقيق البرامج والمشروعات في عدد من المجالات ذات الأولوية القطاعية للشراكة الجديدة، مثل البنية التحتية والتصنيع والتعليم وتطبيق تكنولوجيا الفضاء. وقدمت أوكرانيا بالفعل اقتراحات ذات صلة إلى أمانة الشراكة الجديدة، ونحن نتطلع إلى تنفيذ تلك الاقتراحات.

وأوكرانيا، بسبب إدراكها أن المشاركة النشيطة للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية أمر أساسي لنجاح الشراكة الجديدة، فإن أوكرانيا عينت هذا العام مبعوثا إلى واحد من تلك الهياكل هو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

والأمر المعروف جيدا أنه لا يمكن تصور تحقيق التنمية المستدامة دون توطيد السلام والأمن في أفريقيا وغيرها من الأماكن. وبالرغم من الإنجازات الهامة التي تحققت في التصدي لآفة الصراعات الأفريقية، فإن الصراع ما زال يشكل عائقا رئيسيا لنهضة القارة.

واليوم نشعر بالارتياح إذ نشاهد تغييرا مشجعا في الطريقة التي يتم بها التصدي للصراعات الأفريقية. وتتحمل البلدان الأفريقية أنفسها المزيد من المسؤولية عن تسوية الصراعات. واثبت الاستخدام الكامل لخبرة الاتحاد الأفريقي وإمكانيته، فضلا عن استخدام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أنه الطريقة الأكثر فعالية لإعادة السلام. ولذلك السبب فإننا على ثقة بأن إحدى المهام التي تحظى بالأولوية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة هي تعزيز القدرات والدور التفاعلي للاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وفي توطيد السلام. وبالقيام بذلك، فإن الأمم المتحدة ستشجع القيادة الأفريقية على القضاء على آفة الحرب، مما يبعث حياة جديدة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ونؤمن بشدة أنه يتعين تطوير المزيد من هذه الفلسفة الجديدة للتفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية الأخرى في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يرحب وفدي باعتزام الأمين العام توجيه المكونات ذات الصلة للأمم ا لمتحدة إلى أن تنتج أفكارا ابتكارية بشأن إيجاد طرق جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ضوء الواقع المتغير.

وقد ظلت أوكرانيا على الدوام ملتزمة بالتنمية والسلام والاستقرار في أفريقيا. وأود التأكيد من جديد على استعداد أوكرانيا للاستمرار بالمساهمة النشطة في تعزيز التضامن والشراكة الدولية مع القارة الأفريقية.

السيد تسفو (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعبر عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره (A/59/206) عن البند ٣٨ (أ) من جدول الأعمال ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: تقرير مرحلي حول التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“. ويعرض التقرير موجزا للإجراءات المتخذة من جانب البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين. والأهم من ذلك أن التقرير يوجه اهتمام المجتمع الدولي إلى القيود التي تعيق تنفيذ مقاصد وبرامج الشراكة الجديدة. ونعتقد أن إزالة هذه القيود ينبغي أن تكون في محور مداولاتنا.

ولعلي أنتهز هذه الفرصة لإبراز الخطوات الرئيسية التي اتخذت في ظل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على المستويين الوطني والإقليمي، وفقا لبرنامج العمل. ففيما يتعلق بالحلقة المركزية في برنامج عمل الشراكة، وهو البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، أعدت مشاريع قابلة للتنفيذ في أكثر من ٣٠ بلدا أفريقيا. وقد اتخذت خطوات أولية لتطوير آلية مراقبة لرصد التزام الحكومات الأفريقية بتخصيص ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية للزراعة. وقد اعتمدت إثيوبيا استراتيجية الأمن الغذائي القائمة على أساس التصنيع المستند إلى التنمية الزراعية.

وفيما يتعلق بآلية استعراض الأقران، تم تشكيل فريق من الشخصيات المرموقة. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٤، انضم ٢٣ بلدا، من بينها إثيوبيا، إلى الآلية. وقد تم تحديد المجموعة الأولى من البلدان التي سيجري استعراضها، وتستمر المشاورات بهذا الشأن مع غانا ورواندا وموريشيوس وكينيا.

وقد أحرزت إثيوبيا تقدما في إقامة الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد. ولاحظ فهرس الحريات الاقتصادية، الذي تصدره مؤسسة هيريتيج سنويا، أن إثيوبيا في العام ٢٠٠٤ وفرت ثاني بيئة في العالم للأعمال التجارية والصناعية من حيث التحسين الذي طرأ عليها في هذا المجال.

وقد أحرز تقدم نحو تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأولوية العالية في ميدان الهياكل الأساسية. وتعتبر هذه المشاريع أساسية ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في القارة ولمركز أفريقيا التنافسي في السوق العالمية.

وقد اعتمدت الخطة البيئية للشراكة الجديدة، بما في ذلك مشاريع ذات أولوية عالية لحماية البيئة وضمان التنمية المستدامة. وتبذل الجهود الآن من أجل تحسين قطاعات الصحة والتربية والسياحة والتصنيع والعلم والتكنولوجيا.

وقد تم تحقيق ذلك وغيره من النتائج الإيجابية بسبب العلاقة الجديدة بين أفريقيا وشركائها. وفي نظرنا تمثل هذه النتائج بداية عهد جديد لأفريقيا وشركائها. ولكنها في حاجة إلى المزيد من التحسين. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع التقدير إنشاء منتدى شراكة أفريقيا الذي سيعمق حوار السياسات العامة دعما لتنمية أفريقيا. وقد أخذنا علما كذلك بإعادة تأكيد مجموعة الدول الثماني لتأييدها للشراكة الجديدة، ونتطلع إلى تنفيذ ذلك الالتزام.

ومن الضروري التذكر أن الجمعية العامة تناقش الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في ظل تحذير الأمين العام بأن التقدم بالوتيرة الحالية لن يمكن غالبية بلدان أفريقيا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، نود أن نحث شركاءنا على مواصلة وتعزيز تأييدهم لجهود أفريقيا للتنمية في الميادين التالية.

الميدان الأول هو التنمية الزراعية والأمن الغذائي. فأفريقيا هي القارة الوحيدة التي انخفض فيها معدل الإنتاج الغذائي للفرد خلال العقود الأربعة الماضية. ويعيش ما يناهز ٢٠٠ مليون من الجياع في القارة. ويوجد الآن في بلدي بمفردها ٧,٨ مليون نسمة ممن هم في حاجة إلى المساعدة الغذائية. ولهذا السبب وضعنا التنمية الزراعية بشكل عام، والأمن الغذائي بشكل خاص، على رأس أولوياتنا.

والميدان الثاني هو تسهيل الوصول إلى الأسواق، على أن ترافقه إزالة الحواجز المفروضة على العرض. ومع أننا نشيد بالقرار الأخير للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المتعلق بالاتفاقية التي تم التوصل إليها بشأن الإطار التفاوضي في ميادين الزراعة والخدمات ومسائل التنمية وتسهيلات التجارة، إلا أننا نود أن نؤكد على أهمية التعجيل في تنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها. وينبغي للشراكة أن تتعزز في مجال القدرات التجارية من أجل إزالة القيود المفروضة على العرض التي خنقت المبادرات الأخيرة حول تسهيلات الوصول إلى الأسواق المقدمة لبعض البلدان الأفريقية.

والميدان الثالث هو الأمراض المعدية. فأمراض متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا تسبب مشاكل خطيرة لأفريقيا، بحيث أنها تعرقل، أو حتى تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أصبحت تلك الأمراض سببا رئيسيا آخر للفقر من خلال استنزاف الموارد النادرة المتوفرة، وبالتالي، تستدعي إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي.

وحيث أن الجمعية العامة تناقش مشكلة الملاريا، لعلي أشاطركم رأي وفدي في هذه المسألة. إن الملاريا واحد من عشرة أمراض هي الأشد فتكا في إثيوبيا. ويتعرض ٧٥ في المائة من البلد لخطر الملاريا، ويصيب المرض ٢٠ في المائة من السكان. ولمكافحة هذا المرض الواسع الانتشار بطريقة فعالة، عملت حكومة إثيوبيا خلال السنوات العشر الماضية على تنفيذ مشاريع الوقاية منه. ومنذ عام ٢٠٠١ دمجت استراتيجية الخمس سنوات للوقاية من الملاريا في برنامج الرعاية الصحية الوطني في البلد.

وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير أن طفيليات الملاريا أصبحت أشد مقاومة للعقاقير الطبية المضادة للملاريا، المنخفضة التكلفة، المستخدمة الآن. وفي هذا الصدد، يقترح الآن استخدام منتجات جديدة كعلاج مركبات الأرطماسين، وشبكات الناموس القابلة للاستخدام لفترات طويلة. ولكن هذا النوع من العلاج باهظ التكلفة. ولذلك، يحث وفدي الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على إعادة النظر في طلب إثيوبيا تمويل برنامج علاج مركب الأرطماسين.

لقد ناشدت الجمعية العامة بقرارها ٢٣٧/٥٨ المتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، البلدان الأفريقية أن تنفذ خطة العمل المتعلقة بمبادرة ”دحر الملاريا“. ويذكر أن رؤساء الدول أو الحكومات قد دعوا البلدان الأفريقية إلى تخفيض الضرائب على الأدوية المضادة للملاريا وشبكات الناموس القابلة للبقاء طويلا. وبالتالي، خفضت إثيوبيا الضرائب المفروضة على الناموسيات المستوردة من مصادر أخرى من ٣٥ إلى ٢٥ في المائة. كذلك، فإن إثيوبيا زادت ميزانيتها المخصصة لمكافحة الملاريا من ١,٥ مليون دولار إلى ٢,٥ مليون دولار.

ومن أجل مكافحة المرض والقضاء عليه في أفريقيا، تمس الحاجة إلى مساعدات فنية ومالية ومادية متسقة، توجه بشكل خاص من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمنظمات الدولية ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة الموارد المتاحة للصندوق العالمي. ويود وفدي أن يدعو منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة

للطفولة (اليونسيف)، وغيرها من المنظمات المشتركة في تنفيذ خطة العمل، إلى الإعداد الفعال للاستعراض المتوسط الأجل في عام ٢٠٠٥.

يعلم الأعضاء أننا، في أفريقيا، ملتزمون بغايات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبينما نمضي في تنفيذ الشراكة، نود التأكيد على أهمية ترجمة الدعم الإيجابي، المقدم إلى الشراكة من مختلف المحافل، إلى إجراءات عملية على أرض الواقع. إن هذه الإجراءات ينبغي تعزيزها. وفي هذا السياق، نحيي الأمين العام على إنشاء الفريق الاستشاري المعني بالدعم الدولي للشراكة الجديدة.

السيد كمانزي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر لكم، السيد الرئيس، عن تقدير وفدي لكم على إدراجكم في جدول الأعمال النظر في تقرير الأمين العام المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ (A/59/206). إننا نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره المفصّل والإرشادي فيما يتعلق بالخطوات المتخذة لتعزيز الشراكة الدائمة بين أفريقيا ومقدمي المساعدة الإنمائية، ألا وهي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة).

ويؤيد وفد بلادي تماما البيان الذي أدلى به بالأمس ممثل نيجيريا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

لقد شهدت أفريقيا محنا يعجز عنها الوصف، بما في ذلك صعوبات الحقبة الاستعمارية، والشكوك التي هيمنت على السنوات الأولى للاستقلال، والصراعات المسلحة الكثيرة المتكررة داخل الدول وفيما بينها، والإبادة الجماعية، والكوارث الطبيعية، والأوبئة الكاسحة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يحرم القارة كل عام من أفضل الموارد البشرية. لقد حدث كل هذا في ظل خلفية من مشاكل سوء الحكم، التي أصبحت سمة مميزة لعدد من البلدان منذ عدة عقود.

وفي ذلك السياق فإن الجهود المبذولة للتوصل إلى مستوى إنمائي مقبول للشعوب الأفريقية كانت بطيئة بشكل واضح وغير ذات بال. ونتيجة لهذه الحالة المؤسفة فإن البلدان الأفريقية تتسم بمعدلات مرتفعة جدا من السكان الذين يعيشون دون مستوى الفقر.

وبينما نجد أننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن التغلب على القائمة الطويلة من العلل التي تعاني منها القارة الأفريقية، إلا أننا نلاحظ أن أفريقيا تمر بمرحلة رائعة من التجديد فيما يتعلق بأخذها بزمام مصيرها. إن مسألة تنمية أفريقيا أصبحت من الأولويات لمعظم بلدان القارة. والدليل على ذلك الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات لتنفيذ السياسات التي تحبّذ النمو الاقتصادي وتحسين رفاه شعوبها. وعلى مستوى القارة يعتبر إطلاق الشراكة الجديدة ثمرة تصميم أفريقيا الذي لا يحيد بالأخذ بزمام مصيرها من خلال التأكيد على أن تكون ملكية البرامج الإنمائية للمستفيدين منها، الذين ينبغي أن يحددوا تلك البرامج وأولوياتها.

وإننا نرحب باعتراف المجتمع الدولي بهذا الإطار الجديد من الشراكة والدعم غير المشروط الذي يقدمه لها منذ إنشائها. كما نرحب بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو التي أظهرت، من خلال عدة أطر تعاونية، تصميمها على دعم تنفيذ البرامج الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد أفصح التقرير، والممثلون الذين تكلموا قبلي، ببلاغة عن هذه المسألة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بحرارة بالمستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا، السيد غامباري، لالتزامه الذي لا يحيد في حملته من أجل إعطاء

العالم صورة حقيقية عن الشراكة الجديدة وسبب وجودها، وكذلك لإيمانه بما يمكن أن تقوم به القارة الأفريقية من خلال ذلك الهيكل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأود أن أؤيد بقوة الرغبة التي أبداها من تكلموا قبلي في أنه ينبغي أن يتمكن مكتب المستشار الخاص من الحصول على التمويل الضروري للقيام بالمهمة المنوطة به على أفضل وجه.

ولئن كانت خطوات مهمة قد اتخذت فيما يتعلق بتعريف المبادئ التي تحدد البرامج الإنمائية ذات الأولوية بالإضافة إلى الشروط التي لا غنى عنها لإنجازها، فإننا يجب أن نحدد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ تلك البرامج. ونحن نؤمن بأن الأوان قد آن لكي ننتقل إلى مرحلة أكثر استدامة من الأنشطة الملموسة التي تتعدى المبادئ المحددة.

ومن المفيد أن نلاحظ في هذه المناقشة أن معظم البرامج الإنمائية التي حددتها البلدان الأفريقية في إطار الشراكة الجديدة تندرج أيضا في الإطار الشامل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك ينبغي أن يتم الاضطلاع بتلك البرامج في احترام تام للالتزامات التي تعهد بها الشركاء المعنيون، أي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على حد سواء.

وفي ذلك الصدد فإننا نواجه ورطة حقيقية يتهرب فيها الطرفان من تحمّل مسؤولياتهما. فالبلدان المتقدمة النمو تعتقد أن البلدان النامية لم تبذل حتى الآن الجهود الكافية لإعادة تأهيل بيئتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكي تقوم البلدان المانحة بتوفير الدعم المالي الذي تعهدت به. والبلدان النامية من جانبها، تدّعي أنها أوفت بالشروط الضرورية ولذلك ينبغي أن يحترم المانحون الماليون التزاماتهم التي تعهدوا بها.

ونحن الأفارقة ندرك أن عددا من المشاكل ما زال بدون حل، خاصة في مجالات الأمن والحكم الرشيد وتحسين سياساتنا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وندرك جيدا أننا ملتزمون بتنفيذ عملية حقيقية تُخضع جميع استراتيجياتنا التفاعلية القديمة للمساءلة وتتحقق من سلامتها بغية إيجاد حل للمشاكل.

وقد أظهرت الفلسفة الجديدة للاتحاد الأفريقي في السنوات القليلة الماضية منذ قيامه أن القيادة في القارة الأفريقية مصممة كل التصميم على تجهيز نفسها بالوسائل التي من شأنها أن تمكّنها من الأخذ بزمام الأمور في مواجهة المشاكل التي تبرز في القارة، بينما تعمل في نفس الوقت بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف.

إن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي اعتمد بشأنها برنامج عمل ونظام داخلي لفريق الشخصيات البارزة التابع لها في شباط/فبراير ٢٠٠٤ في كيغالي، تُعتبر مؤشرا هاما للتصميم الجماعي على إيجاد بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة في جميع البلدان. إن هذه الآلية ستتيح للبلدان الأفريقية أن تضطلع بعملية تقييم ذاتي وأن تنفتح على الآخرين وأن تستفيد على نحو متبادل مع الآخرين من تجاربها الناجحة وأن تعمل على زيادة التعاون في الأنشطة المتعددة القطاعات بالتغلب على حالات الجمود وتجاوز الاختناقات التي حددت في العملية المشتركة للتقييم المتبادل.

إن ذلك النهج من شأنه أن يحسّن سبل الحكم في جميع أنحاء القارة، ويعزز الاستقرار داخل جميع البلدان. ويمكن لهذه العملية أن تمنع نشوب بعض الصراعات الإقليمية لأنها تستطيع أن تساعد على إيجاد مناخ من الثقة المتبادلة ولأنها تستطيع أن توفر وسيلة للكشف مقدما عن أسباب الصراعات المحتملة.

إن رواندا لفخورة بأن تكون من بين أوائل البلدان التي انضمت إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والتي وضعت نفسها تحت تصرف عملية استعراض الأقران. وإن

التقرير الأولي عن ذلك التقييم يمكن تقديمه في مناسبة عقد المؤتمر المعني بالآلية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

إن الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية تتطلب من المانحين الماليين اعتماد سلوك أكثر جرأة فيما يتعلق بالتزاماتهم. وفي الوقت نفسه من المرغوب فيه أن يتم دعم خطط العمل المرسومة استجابة للبرامج المقدمة لتلك البلدان عن طريق تنفيذ متماسك وخطط للمتابعة، وفقا لجدول زمني يتم تحديده بدقة وتتم مناقشته مع المستفيدين.

وإننا نأمل أن يوفر الحدث الرفيع المستوى المقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ فرصة تبشّر ببدء عهد جديد من المساعدة الإنمائية الدولية نتمكن فيه من الاضطلاع، بطريقة فعالة ومتسقة، بكل الأنشطة التي تم تحديدها. ويمكن أن يؤدي الحدث الرفيع المستوى أيضا إلى قيام الجهات المانحة بإيجاد آلية للتشاور والتقييم الذاتي، بهدف توفير المساعدة الدائمة بغية تنفيذ القرارات الرئيسية لتعزيز التنمية الدولية.

السيد عبود (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن امتنان حكومة جزر القمر لعقد هذا الاجتماع الذي يسمح لنا بتحديد الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، وكذلك دعم المجتمع الدولي لعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على المعلومات ذات الصلة المتضمنة في التقريرين المعروضين علينا A/59/285 و A/59/206.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي.

إن اتحاد جزر القمر، كما هو الحال بالنسبة لبلدان أفريقية معينة أخرى، لم يسلم من الأوضاع التي هددت الأمن القومي وأدت إلى تراجع التنمية. وهذا ما دعا وفدي إلى التقدير العميق لتنفيذ التوصيات الرامية إلى تهيئة بيئة مساعدة للتنمية المتناسقة في أفريقيا.

وقد تعرض بلدنا منذ استقلاله إلى عدد من الانقلابات التي دبرها مرتزقة أجانب. وتعرضت جمهوريتنا الفتية إلى أحداث أخرى منعتنا من معالجة مسائل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت في آب/أغسطس ١٩٩٧ أزمة نجمت عن محاولة انفصال في أنجوان، وهي إحدى الجزر التي تتألف منها دولتنا، مما أدى إلى زعزعة أركان الجمهورية. وعندما علم المجتمع الدولي بالمشكلة، تضاعفت جهوده من أجل حلها. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عقدت منظمة الوحدة الأفريقية مؤتمر أديس أبابا، وتبعه مؤتمر أنتاناريفو في نيسان/أبريل الذي شاركت فيه كل الأطراف المعنية، وأدى المؤتمر إلى توقيع اتفاقية أنتاناريفو من قبل الأطراف. وقد اعتبر رفض طرف أنجوان التوقيع على الاتفاقية بمثابة فشل لمحاولات تسوية الأزمة مما أدى إلى انتفاضة شعبية في جزيرة القمر الكبيرة.

والتمرد الذي حركته فئات اجتماعية معينة شكل تهديدا كان من الممكن أن يؤدي إلى بلقنة جزر القمر. وفي مواجهة خطر الحرب الأهلية، اتخذ جيش التنمية الوطنية، بقيادة رئيس أركان الجيش أسوماني أزالي، قرارا حكيما بالتدخل من أجل حماية شعبنا.

صحيح أن الاستيلاء على السلطة، الذي يعتبر غير ديمقراطي، أمر غير مرغوب فيه ولا يجب اقتراحه، يجب علينا جميعا أن نتفق على جوانب أساسية لهذه المسألة. وعلينا أن ننظر في الظروف التي أدت إلى ذلك القرار، وكيف تم الاستيلاء على السلطة، وعواقب الانقلاب.

وفي هذا السياق، فإن تدخل جيش التنمية الوطنية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ قد جنب البلد مغبة الحرب الأهلية. و لم يحدث أي سفك للدماء على الإطلاق، و لم يحدث أبدا أي انتهاك للسلامة الشخصية للسلطات السياسية. وعلاوة على ذلك، بدأ بعد التدخل مباشرة، ولأول مرة منذ وقوع الأزمة الانفصالية في عام ١٩٩٧، حوار مباشر بين زعماء الحركة الانفصالية والحكومة المركزية. وهذا أمر جدير بالملاحظة لأن الحوار الداخلي في جزر القمر، الذي بادر إليه العقيد أزالي، رئيس اتحاد جزر القمر، أدى إلى توقيع اتفاق فومبوني في حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي أرسى الأساس للجمعية الجديدة في جزر القمر.

وعلى أساس الاتفاق الإطاري ذاك، الذي لقي التأييد من المجتمع الدولي بأسره، وجرى التوقيع عليه بحضور ممثليه، جرى استفتاء نتج عنه دستور جديد، ومنحت الجزر بموجبه استقلالا ذاتيا واسعا. وتوقيع الاتفاق الذي جرى في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وعرف باتفاق بيت سلام بشأن الترتيبات الانتقالية لجزر القمر، وتم برعاية المجتمع الدولي، سمح بالشروع من جديد بعملية إنشاء المؤسسات التي نص عليها الدستور.

وكان هذا النجاح بلا شك نتيجة للجهود المشتركة لشعب جزر القمر، في ظل توجيهات الرئيس أسوماني أزالي، وفي إطار الحوار الداخلي في جزر القمر. ونرحب بالدعم الذي تلقيناه من جنوب أفريقيا، وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره، فقد بذلوا كل جهد ممكن لوضع حد للأزمة الانفصالية في جزر القمر وساعدونا في إنشاء مؤسساتنا الوطنية.

إن تلك التجربة المريرة يمكن أن نتعلم منها الدروس. فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كثيرا ما تكون الأسباب الأساسية للصعوبات والأزمات التي تحدق بمجتمعاتنا. وإنشاء إطار مؤسسي قانوني يرمي إلى توطيد سيادة القانون كان بدون شك إنجازا إيجابيا. ولكن من الواضح أيضا أن موارد وقدرات البلد ليست كافية لتمويل العديد من مؤسسات الدولة الجديدة، لأن الدولة ببساطة لا تملك الإمكانيات المالية لذلك، خاصة وأن إدارة اتحاد جزر القمر تتم على مستوى الجزيرة وعلى المستوى الاتحادي. ومن المفترض أن الهياكل الجديدة التي ارتآها الدستور ستبدأ عملها بدون أن تكون هناك زيادة في الموارد.

وتمثل الملاريا، للأسف، عقبة رئيسية أخرى أمام التنمية في قارتنا. وهي من أسباب الوفاة الرئيسية في العالم. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحشد الموارد اللازمة لمكافحة هذا المرض، وكذلك لمكافحة وباء الإيدز.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، وهي مشروع طموح صممه الأفارقة من أجل الأفارقة، ينبغي أن تتحول إلى حقيقة يؤيدها الجميع وتفيد الجميع. كما أن بلدي يعتقد بوجوب النظر بتعمق في أوضاع الدول الجزرية الصغيرة، ونؤمن كذلك بقدرة أفريقيا على أن تصبح مالكة لمستقبلها بتصميم وبشعور من المسؤولية.

وبالإضافة إلى ذلك، لدينا ورقة استراتيجية لتخفيف الفقر، وهي مجموعة مبادئ إرشادية لأولوياتنا في التنمية، تضم الأهداف الإنمائية للألفية، وتتماشى مع استراتيجية الشراكة الجديدة.

ولكي تكون عملية التنمية في بلدنا ناجحة، وهذا شرط أساسي للاستقرار الدائم، فنحن في حاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي. ولذلك فإن تأييد الأعضاء لمشروع القرار بشأن بلدنا أمر أساسي، وسيكون ضروريا كذلك تأييدهم للطاولة المستديرة القادمة للبلدان المانحة لجزر القمر.

وإذ لا يغرب عن بالنا أن السلام شرط أساسي للتنمية الحقيقية، وعمليا بدون سلام لا توجد تنمية، فإننا نعتقد أنه لا يوجد إطار أفضل من هذه الهيئة للتصدي للآفات التي تؤدي إلى نشوب الصراعات التي تمزق قارتنا، ولاقتراح الحلول الملائمة، وتهيئة الظروف الصالحة للتنمية المتناسقة، ولكي يتعزز إيمان شعوبنا بالأمم المتحدة من خلال مشاهدتهم لما يمكن لتنفيذ توصيات هذه الهيئة أن يفعله من أجل أفريقيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أؤيد المتكلمين السابقين الذين أعربوا عن التقدير لتقرير الأمين العام المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ (A/59/206).

وأؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والبيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) تعهد من جانب زعماء أفريقيا، يقوم على أساس رؤية مشتركة وإيمان راسخ ومشترك بأنهم يقع على عاتقهم واجب عاجل للقضاء على الفقر، ووضع بلدانهم فرادى ومجتمعة على طريق النمو والتنمية المستدامة، والمشاركة النشطة، في الوقت نفسه، في الاقتصاد العالمي والحياة السياسية العالمية. وتحظى هذه الرؤية وهذا الإيمان بتأييد المجتمع الدولي، بما فيه إندونيسيا.

ونلاحظ باهتمام، كما ورد في تقرير الأمين العام، أن تقدما كبيرا قد أحرزته البلدان الأفريقية في تطوير إطارات سياسة قطاعية وتنفيذ برامج ومشاريع محددة وتوجيه موارد مالية إلى أولويات قطاعية مختارة في الشراكة الجديدة. كما لوحظ إحراز تقدم هام في كون آلية استعراض البلدان الأفريقية من قبل الأقران قد مضت قدما. ولكن هذا التقدم في نظرنا لا يعدو كونه تمهيدا لساحة العمل الشاق في التصدي للصراعات الدائرة وضعف المحاصيل وغياب الأمن الغذائي ووباء الإيدز، وجميعها تستمر في جلب البؤس إلى شعوب أفريقيا.

ولذلك، فإن الاستجابة لجميع هذه التحديات تستدعي ردا متكاملا أقوى من جانب الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي على حد سواء. وفي ذلك الصدد يشكل إعلان الألفية والشراكة الجديدة والمقاصد الإنمائية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية إطارا مناسبا وآليات يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن يساعد أفريقيا في مواجهة تلك المشاكل. ونعتقد أن للأمم المتحدة دورا أساسيا تضطلع به في تعبئة الدعم الدولي للشراكة الجديدة.

ومما يشجعنا بشكل خاص المساهمة القيّمة التي تقدمها حاليا منظومة الأمم المتحدة لضمان نجاح مبادرة الشراكة الجديدة، بما في ذلك في مجالات حل الصراعات والتنمية المستدامة . إن وضع الشراكة الجديدة داخل إطار الأهداف الإنمائية للألفية يتيح لمنظومة الأمم المتحدة مجموعة عريضة من الخبرات والدعم لتيسير تحقيق أهدف الشراكة الجديدة.

ويعتقد وفدنا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم مكمل للتعاون الإنمائي الدولي. وفي ذلك الصدد أرسيت أسس التعاون بين البلدان الأفريقية وإندونيسيا في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن إندونيسيا قدمت برنامجا للتعاون التقني لأحد عشر بلدا أفريقيا في عام ٢٠٠٣. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد لتعزيز هذا التعاون.

وبهذه الروح من التعاون بدأت حكومة إندونيسيا، بالاشتراك مع حكومة جنوب أفريقيا، في عقد مؤتمر

المنظمات دون الإقليمية الآسيوي – الأفريقي في باندونغ، إندونيسيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وفي دربان، جنوب أفريقيا، في آب/أغسطس ٢٠٠٤. ونقيم حاليا شراكة استراتيجية آسيوية – أفريقية جديدة من أجل تحقيق مستقبل أفضل للبلدان في قارتي آسيا وأفريقيا، مستلهمين ومسترشدين في ذلك بروح باندونغ – التي تجلّت في عام ١٩٥٥ عندما عُقد هناك أول مؤتمر آسيوي – أفريقي. إن الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة شراكة تسمح للبلدان في كلا القارتين بأن تتحد وأن تستفيد من أكبر تجمع للموارد الطبيعية في العالم وأن تشرك أصحاب المصلحة الإقليميين في جهد متضافر لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

ومع ذلك لن تكون الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة، بأي حال من الأحوال، ازدواجا للمبادرات الإقليمية القائمة، بل ستكون إضافة إلى تلك المبادرات. إنها ستقوم على أساس المبادرات القائمة من قبيل الشراكة الجديدة ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا والعملية الصينية – الأفريقية والصندوق الهندي – الأفريقي، وستدعم تلك المبادرات، إلى جانب المبادرات الأخرى التي تساعد على تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في أفريقيا.

إن عملية مؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوي – الأفريقي تشارك بعمق أيضا في عملية التحضير لمؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي الذي سيعقد في جاكارتا وباندونغ في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، في إطار الاحتفال بالعيد الذهبي للمؤتمر الآسيوي – الأفريقي التاريخي لعام ١٩٥٥. وسيكون موضوع مؤتمر القمة ”إعادة تنشيط روح باندونغ: العمل من أجل شراكة استراتيجية آسيوية – أفريقية جديدة“. وسوف يؤيد مؤتمر القمة الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة بوصفها روحا سياسية متجددة تهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين القارتين. ومن أجل التحضير لذلك الحدث، ستعقد إندونيسيا وجنوب أفريقيا اجتماعا للشخصيات البارزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ واجتماعا تحضيريا في شباط/فبراير ٢٠٠٥ في بالي، إندونيسيا.

أخيرا، تتطلع حكومتي إلى الترحيب بمشاركة القادة الآسيويين والأفارقة في مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي في إندونيسيا. ونتطلع أيضا إلى مشاركة وتعاون الهيئات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والآليات الدولية، بغية الإسهام بشكل إيجابي في نجاح مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي، لأن ذلك سيزيد من المساهمة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع اعتبار الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة حجرا من أحجار بناء صرحها الكبير.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.